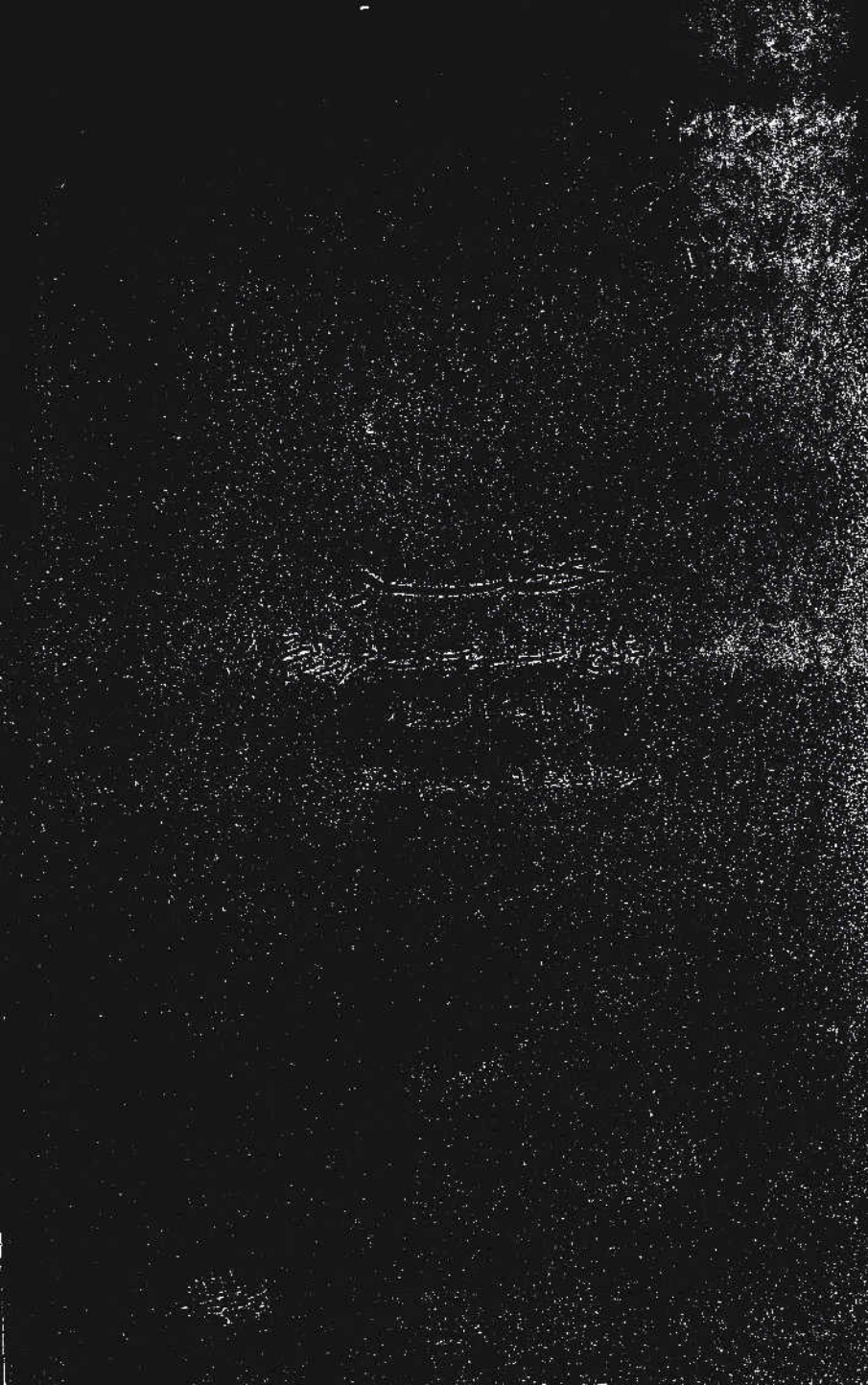

محضـــر

اجتماع السيد رئيس الجمهوريـــة

مع هيئـة الـــــوزارة

يوم السبت ٩ ديسمبر ١٩٦١

اجتمع السيد الرئيس جمال عبدالناصر بالسادة نواب رئيـس الجمهورية والوزراء ونواب الوزراء فى تمام الساعة السادسة والنصـف من مساء يوم السبت الموافق ٩ ديسمبر ١٩٦١ بالقصر الجمهـــورى بالقبـــة .

وقد تخلف عن حضور الاجتماع :

السيد / الدكتور ثروت عكاشه — وزير الثقافة والارشاد القومى

السيد / صلاح الدين هدايت — وزير البحث العلمى

السيد / الدكتور عبدالعزيز السيد — وزير التعليم العالى

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبدالسلام بدوى سكرتير عـــام حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

السيد الرئيس : هل لأحدكم تعليق فيما يختص باللجنة التحضيرية ؟ ...

أو هل هناك أشياء فى حاجة الى رد أو لم تغط ؟

السيد / فتحى الشرقاوى : هناك بعض الكلمات التى قيلت .. لو أننا استرجعنا قراءتها سنجد أنها تحتاج الى رد .. فمثلا .. فى حدود ما دار فى آخر جلسة من كلمات .. جاء على لسان نقيب المحامين ونقيب الأطباء كلام ..

السيد الرئيس : أنا لم أحضر آخر جلسة ولم أسمعها ولم أقرأ ما دار فيها .

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد أحضرت المضبطة معى هنا .. وفيها كلمات جاوزت قصد قائلها .. وأنا حرصت على أن أجلس مع نقيب المحامين .. وهو رجل طيب .. ولكنى أعرف أيضا أن كلمته لم تكن موفقة الى حد كبير .. ولا أعتقد أنه " بوق " .. وأنا شخصيا كانت لى معه وقائع واصطدامات فى بيروت أكثر من مرة .. وهو لم يكن موفقا .. وقد انفعل بأمر ما كان يجوز له أن ينفعل به .. لأن ما نشر عن اجتماعات مجلس الوزراء ينبئ على أن مشكلة المحامين قد غطيت .. ولأول مرة قلنا نعقد جلسة خاصة لبحث شئون المحامين .. وهى مسألة عرضت بعيدة عما يجب أن يقال فى اللجنة التحضيرية بمهمتها المعروفة .. ورغم هذا فهو منفعل .. وشعور هذا الرجل كشعور رجل لا يجد عشاء لأولاده .. وقد يكون هذا هو الذى جعله غير موفق .. فهو يتكلم عن مشكلة المحامين الذين لا يجدون القوت .. وهو يقول :

(قرأ سيادته كلمة نقيب المحامين من مضبطة اللجنة التحضيرية) .

هو رجل منفعل بأمر ما كان يجوز له أن ينفعل به .. وهو فى ذهنه أنه لا اشتراكية الا اذا وجد عملا للخمسة عشر ألف محام .. ولكن المسألة التى جرت وكانت محل تعليق قاس هى حديثه عن الصحافة .. فقد قال :

(قرأ سيادته من مضبطة اللجنة التحضيرية) .

السيد الرئيس : كان من الممكن أن يرد عليه ٠٠ لو لم يخرج على شعيب اللجنة من الطريق الذى كان يجب أن تسير فيه المناقشات ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : هذه كلمات لو أنه علق عليها بالتعليق الذى يرد ها ٠٠٠

السيد الرئيس : هذا الكلام مردود عليه حتى من قبل اجتماعات اللجنة التحضيرية ٠٠ ويخيل الىّ أنه قد تكون هناك مناسبة للنقاش مع البرادعى ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : أنا أقول انه ليس معباً أو موحى اليه ٠٠ لقد سيطر عليه شعور بأن النقابات ستلغى ٠٠ وقد كتب بحثا وقال ان السيد الرئيس اذن بها ٠٠ وأنا قلت له : " من الذى قال لك ان النقابات ستلغى ؟ " ٠٠ وبعد نقيب المحامين تكلم نقيب الأطباء وقال كلاما لا أستطيع أن اقول انه " غلط " ٠٠ فمن الذى يقول ان الحرية " غلط " ؟ ٠٠ وانما هو بدأ فى صورة من يقاتل فى سبيل مطلب منعه الحاكم أو لم يحققه ٠٠ هذه هى الصورة التى أعطتها كلمته ٠٠ وسيادتك لم تقل هذا أبدا ٠٠ لقد بدا وكأنه يطالب بأمر منعه الحاكم أو أمر ممتنع أو من العسير الوصول اليه أو أمر يعتبر مطلبه جهادا فى سبيل الله ٠

السيد الرئيس : رشوان عنده " خلل " ٠٠ وأنا أعرفه شخصيا ٠٠ وقد قلت رأيى فيه هنا ٠٠ وهو يخيل أشياء ويتصور تصورات ٠٠ ولكنه لا يحتاج الى رد ٠

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : يخرج كثير من ممثلى الهيئات أعضاء اللجنة التحضيرية عن الموضوع الأصلى محل المناقشة بحيث يتطرق الحديث الى موضوعات أخرى ٠٠ كأن يتطرق الحديث الى موضوعات ليست من اختصاص اللجنة ٠

السيد الرئيس : كان رأيى الا نربط ابدا موضوع المناقشة بحيث تنحصر فى الموضوع المحدد للجنة .. حتى فى الجلسات التى حضرتها .. فمثلا كلمة السيد / رشوان عندما خرج عن الموضوع .. نقول له التزم بالموضوع .. التزم بالموضوع .. فسيكون الوضع غير مقبول .. ثم من يخرج عن الموضوع عندما يخرج فسيلعنه المواطنون .. لأن المواطنين أصبح لهم وعى .. وأى عضو يود الخروج عن الموضوع سوف يعرف الشعب ذلك .. فمثلا نقيب المحامين عندما قال "سوف انتزع من على هذا المنبر انتزاعا .. ان العشرة أيام الماضية قد غطت جميع الموضوعات التى أثيرت فى اللجنة فى هذا الوقت وأى موضوع سوف يثار مستقبلا سوف يغطى أيضا لأن الغرض من كل هذا هو الوصول الى مجلس الأمة .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : لقد أثير كلام بخصوص الأحزاب .. وأرجو الا يكون مفهوما لدى بعض العقول أن الأحزاب ليست ضرورية .. أعتقد ان الأحزاب ما هى الا تنظيم ناجح من النظام الرأسمالى .

السيد الرئيس : لقد سبق الرد على هذا الموضوع .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : لقد ابرز هذا الموضوع على أنه من الضرورى أن يبرز هذا التنظيم .

السيد الرئيس : لقد قلت أنه بعد تحقيق ازالة الفوارق بين الطبقات يمكن لهذا التنظيم أن يقوم .

السيد / فتحى الشرقاوى : لاشك فى أن تعليق الأخ على شعيب كان جارحا .. ولاشك ان عدم توفيق نقيب المحامين فى كلمته أدى الى هذا .. ولكن كان يجب الا يكون الرد جارحا لبعض الفئات من الشعب .

السيد الرئيس : لا يمكن أن يؤخذ أى أجراء بالنسبة لكلام عضو أثاره فى اللجنة مهما كان لأنى ضد من يحذف كلام لعضو من مضبطة الجلسة .. حتى أيام انعقاد مجلس الأمة الذى كان عضوا فيه مظهر الشوربجى .. فمثلا حزب المحافظين بانجلترا يستطيع ان يحذف كلام حزب العمال من مضبطة الجلسة لأن الأغلبية لحزب المحافظين .. عملية الحذف من مضبطة الجلسة لا أقرها .

السيد / فتحى الشرقاوى : لست أقصد أن يحذف رأى أو موقف من مضبطة الجلسة .. بل أقصد حذف ما يصطدم باللائحة .

السيد الرئيس : مادام قيل كلام .. انتهى الوضع بالنسبة له .. أيام " ونتراسمارك " عندما تكلم عن انضمام احمد حسنين الى حزب الوفد .. وأنه أخذ أثاث مدرسة الصنايع .. ثانى يوم حذف هذا الكلام من مضبطة الجلسة .. ووقف فكرى أباظه يرد على هذا الكلام .. فقيل له ان هذا الكلام لم يرد ذكره ولم يقال .

بالنسبة لهذا الموضوع... نقيب المحامين ألقى كلمته .. ثم رد عليه .. ثم وقف وأوضح موقفه .. أعتقد أن الموضوع ما هو الا ذلة لسان .. وأعتقد أن مدير الجامعة لا يقف ضد المحامين لأن هذا ضد عمله كمدير جامعة .

السيد / عبداللطيف البغدادى : لقد قال نقيب المحامين فى الجلسة بأن وظيفة المحامين " شتم " الدولة .

السيد / كمال الدين حسين : بخصوص موضوع الصحافة الذى تعرض له نقيب المحامين .. فالأخ فتحى الشرقاوى ذكر الجانب الحسن من كلام نقيب المحامين .. مع العلم أنه قال " لا توجد حرية صحافة " .

السيد / احمد عبده الشرباصى : أننى اختلف مع الأخ فتحى الشرقاوى .. فهل سنعتبر كل عضو فى اللجنة التحضيرية ممثلا للحكومة ؟ .. أو هل هو عضو مختار لغرض أسمى ؟ .. فهل يعتبر أساتذة الجامعة فى اللجنة ممثلين للحكومة ؟ .

السيد الرئيس : كل الأعضاء مثل بعضهم .. وحتى الوزراء ليسوا ممثلين للحكومة .

السيد / احمد عبده الشرباصى : اذن .. كلام على شعيب لا يمثل الحكومة .

السيد الرئيس : اننى لو كنت أمثل الحكومة لكنت ألقيت خطبة .. ولم أكن لأذهب الى اللجنة مرة أخرى .

السيد / احمد عبده الشرباصى : توفيق خشبة سار على نفس المبدأ الذى قلته سيادتك .. وقال له أنور السادات أن كل عضو له أن يقول ما يريده .. فهو معين فى اللجنة التحضيرية وليس ممثلا للحكومة .. ويجب أن نأخذ المسألة ببساطة .. فكل عضو فى اللجنة يمثل اللجنة نفسها وليس ممثلا للحكومة .

السيد / احمد على فرج : انه لم يكن موفقا فى أية فقرة من الكلام الذى قاله .

السيد الرئيس : انه يتكلم باعتباره البرادعى .. ولا استطيع ان آخذ كلامه على أنه كلام المحامين .. وانما آخذه على أنه كلام البرادعى الذى ينتظر انتخابات النقابة .

السيد / فتحى الشرقاوى : ممنوع عليه قانونا أن يرشح نفسه فى انتخابات النقابة مرة أخرى .. وهو لم يكن موفقا فى كلمته .. واذا كان الأخ الشرباصى يقول انه ليست له صفة ممثل الحكومة .. فانه لا يمكن أن نخلع عنه الصفة الرسمية .. ونحن كوزراء .....

السيد الرئيس : لو لم أحضر انا اجتماعات اللجنة التحضيرية وأتكلم وأناقش كنتم أنتم ستتكلمون .

السيد / احمد عبده الشرباصى : وقد تختلف فى الرأى .

السيد الرئيس : لقد قيل كل الكلام .. والعملية جذبت الناس اليها .. فهناك الاذاعة والتليفزيون .. ومن لم يتكلم قال له أهله انه لم يتكلم لأنهم يرونه فى التليفزيون .. ولكنى أعتقد أن العملية أفادت .. وأى كلام خارج لا يضايقنا .. وهذا ما كنت أنتظره من الأول .. هناك أناس تتكلم .. وأناس تتفلسف .. وأنا قلت لهم ان البلد كلها فيها موجة من الفلسفة .. وبنت الشاطىء مثلا عندما تكلمت وقالت ما قالته فقدت كثيرا جدا من تقدير الناس لها .. ثم عندما تكلمت فى آخر مرة لتسترد وتتراجع لم تستطع .. وكان موقفها " مهزوزا " .. فالناس عندها وعي كبير .. ولنبحث الآن موضوع الصناعة .

السيد / عزيز صدقى : أبدأ باستعراض الصناعة وتطورها منذ قيام الثورة بالنسبة لما حدث فى مجال الصناعة .. ومن المعلوم عندما قامت الثورة لم يكن للدولة نشاط فى مجال الصناعة فيما عدا القلة من أنواع النشاط مثل الكهرباء والورش الأميرية والمطبعة الأميرية .. ومن حيث المبدأ كانت الصناعة قائمة على النشاط الخاص والقطاع الخاص .. وفى الحقيقة لم تبدأ فى البلد صناعة الا منذ عام ١٩٣٠ بقيام بعض الشركات التى أسسها بنك مصر .. واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٥٢ .. كانت معدلات الاستثمار مليونى جنيه وثلاث وخمسون الف جنيه .. وقبل قيام الثورة بطبيعة الحال كان الانتاج الصناعى والحجم الصناعى متأثر بحجم الاستثمارات فى الصناعة .. وعندما قامت الثورة كان جزء من الهدف رفع الانتاج وتنميته فى جميع قطاعاته .. وبدىء فى تنفيذ بعض المشروعات التى رؤى وجوب تنفيذها وسبق دراستها فى العهود السابقة .. مثل مشروع خزان اسوان والحديد والصلب .. ولكن لم يوضع برنامج محدد للتنمية الصناعية ..

استمر الوضع على هذا الحال حتى عام ١٩٥٦ واستقر الرأى على انشاء وزارة الصناعة ٠٠ وقال سيادة الرئيس فى ذلك الوقت وضع أول برنامج للصناعة وقدم هذا البرنامج فى عام ١٩٥٧ واعتمد فى هذا التاريخ ايضا وان كان التنفيذ بدأ عام ١٩٥٨ بعد عقد الاتفاقية مع الاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٧ ٠٠ وقد أدرج فى ميزانية القطاع العام عام ١٩٥٨/ ١٩٥٩ أول اعتماد للصناعة وقدره ١٢ مليون جنيه وفى ذلك الوقت لم أعتبر شركة المحلة الكبرى أو كفر الزيات من القطاع العام ٠٠ بل كانت من القطاع الخاص ٠٠ وفى ميزانية الدولة عام ١٩٥٨/ ١٩٥٩ كان فيها أول اعتماد لاقامة الصناعات ٠٠ عندما وضع البرنامج كان ٢٥٠ مليون جنيه مفصلة على النحو التالى :

٢٢٠ مليون جنيه تكاليف أصلية و ٣٠ مليون جنيه احتياطى ولكن فى أثناء التنفيذ اضفنا اليها بعض المشروعات ٠٠ وفى عام ١٩٦٠ بدئ فى وضع الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية الصناعية وكان لابد ان يدخل فيها برنامج للصناعة وأدرج فى الخطة التى بدئ فى تنفيذها فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ ماتبقى من مشروعات البرنامج الأول ثم اضفنا مشروعات جديدة التى دخلت ضمن البرنامج الثانى ٠٠ وبلغت الاستثمارات ٤٣٤ مليون جنيه ٠٠ وبلغت التكاليف الكلية حوالى ٦٠٠ مليون جنيه ٠٠ وجميع مشروعات البرنامج الأول والثانى هى ٦٧٦ مشروعا تكاليفها الكلية ٨ ر٦٣٢ مليون جنيه الى جانب من المشروعات التكميلية ٠

سرنا فى تنفيذ خطة البرنامج الأول والثانى ٠٠ ومن تقارير المتابعة التى أرسلت للسادة الزملاء تبين المصانع التى بدأ فيها الانتاج ومنها ما هو فى مراحل التجارب ومنها ما هو فى مرحلة الدراسة النهائية ٠٠ الاستثمارات التى صرفت على الصناعة ٠٠ فى الواقع اذا كنا نسير بمستوى فى عام ١٩٥٥ وهو حوالى ٥ مليون جنيه على أكثر تقدير ٠٠ ففى عام ١٩٦١/٦٠ ٥ر٧١ مليون جنيه واذا اضيف اليها الكهرباء فانها تبلغ ٨٨ مليون جنيه أى تكون الزيادة حوالى ٤٤ ضعفا ٠٠ ما هى المشروعات التى توضع فى برنامج الصناعة ؟ كانت الصورة التى أمامنا نستورد الجزء الأعظم من حاجياتنا وكنا ندفع الثمن من تصدير الخامات الزراعية ٠٠ ولزيادة السكان والعمل على رفع مستوى المعيشة ٠٠ كان لابد من أن ننتج محليا ما يكفى حاجاتنا بل ونقيم الصناعات التى يمكن أن تصدر

انتاجها للخارج وبذلك نحقق الهدف من رفع مستوى المعيشة ومقابلة زيادة عدد السكان ورفع مستوى الافراد ودخولهم .. وبدأنا بالبرنامج الأول وبحثنا عن أنواع السلع التى نستوردها والتى نستهلكها محليا .. كما ننظر الى الاقتصاد القومى بصورة عامة .. بمعنى أن الجنيه الذى أدفعه فى سلعة مستوردة لو دفعت فيه ١٢٠ قرشا للانتاج المحلى .. لم أخسر شيئا لأن هذه السلعة تعتبر طابع اقتصادى .. بهذه الصورة وضع البرنامج الأول ثم البرنامج الثانى .. بحيث شمل جميع القطاعات من الثروة المعدنية الى البترول الى الصناعات الحكومية بقطاعاتها المختلفة كالصناعات الكيماوية والغزل والنسيج .. ثم ما كان يتطلبها من ادراج مشروعات مراكز التدريب لمقابلة الحاجة المتزايدة من الأيدى العاملة المدربة .

وفى الواقع سارت الخطة فى طريقها المرسوم لها .. بل ويمكن فى توقيت تنفيذ البرنامج حققنا سرعة أكثر لما كان مقدرا لها .. وليس من شك قابلتنا مشاكل وصعوبات جعلتنا كلما نسير فى طريق نحقق السير فيه شوطا اكثر فى التنفيذ .. حتى فى طريقة الحصول على القروض المختلفة قابلتنا مصاعب .. وكانت تجارب جديدة بالنسبة لنا .. ولكن فى الواقع اجتزنا هذه الفترة الصعبة .. وعندما بدأنا فى تنفيذ البرنامج الأول لم يكن عندنا اعتمادات وبدأنا فيه فى منتصف عام ١٩٥٧ .. وكان يعبر عن جزء ضئيل جدا من مشروعاتنا ولكننا نجحنا والحمد لله .. وتنفذ المشروعات بسرعة .

سيبدأ فى عام ١٩٦٤ انتاج ٧٦٠ مشروعا .. ومن أهم الصعاب التى قابلتنا توفير النقد الأجنبى اللازم للخطة ولتنفيذ المشروعات .. بالنسبة للنقد الأجنبى .. سيرنا فى طريق الحصول على تسهيلات ائتمانية .. لأن كثيرا من المشروعات كانت تنفذ برأسمال أجنبى وسيادة الرئيس وجهنا بدلا من الاستثمار الأجنبى نحصل على تسهيلات ائتمانية وتقسيط ثمن المشروعات .. ورفضنا مساهمة رأس المال الأجنبى الا فى بعض مشروعات الأدوية والحديد والصلب .. والوسيلة التى أتبعت الى جانب حصولنا على النقد الأجنبى وموارداتنا الخاصة حصولنا على تسهيلات ائتمانية من الاتحاد السوفييتى والمانيا الغربية والشرقية واليابان وايطاليا .. هذه التسهيلات فى الواقع ساعدتنا على أننا نسير بسرعة اكثر لو كنا نتعامل على أساس مساهمة رأس المال الأجنبى .

انعكاس هذا على الانتاج يمكن ان يوضح دور الصناعة فى خطة التنمية وفى تحقيق الأهداف بصورة عامة .

وأنا أمامى أرقام الانتاج كما كانت فى سنة ١٩٥٢ .. ثم تطورها الى أن وصلت الى سنة ١٩٦١ .. ونحن لم ندخل فيها بعض الصناعات الأخرى مثل المخابز والمطاحن والمحالج حتى لا يحدث (doublication) .. وفى حدود الصناعات التى ادخلناها يتبين أن الانتاج الصناعى زاد زيادة ضخمة جدا .. واذا اخذناه بنسبة مئوية على فرض أن سنة ١٩٥٢ تعتبر ١٠٠ ٪ فاننا سنجد انه وصل فى سنة ١٩٦٠ الى ٢٠٩ ٪ وسيصل فى الربع الأول من سنة ١٩٦١ الى ما يعادل ٢٢٦ ٪ ومعنى ذلك أن الانتاج الصناعى قد تضاعف فى أقل من عشر سنوات .. بل وتجاوز الضعف بزيادة ٢٥ ٪ .

وأنا أقول أن هذه الزيادة جاءت عن طريقين .. عن طريق تنمية فى الصناعات القائمة بدون استثمار جديد أو باستثمار ضئيل جدا .. وأيضا عن طريق اقامة مشروعات جديدة باستثمارات جديدة أدت الى انتاج لم يكن موجودا فى البلد .. ومجموع الاثنين أدى الى هذا .

ويتضح تأثير المشروعات الجديدة على الانتاج اذا عرفنا أن مجموع الانتاج الصناعى كان ٣١٣ مليونا من الجنيهات فى سنة ١٩٥٢ وزاد فى سنة ١٩٥٧ الى ٤٨٨ مليونا ومن سنة ١٩٥٧ الى ١٩٥٨ ارتفع الى ٥٠٧ مليونا .. ومن ١٩٥٨ الى ١٩٥٩ ارتفع الى ٥٥٨ مليونا أى بزيادة قدرها ٥١ مليون جنيه . وارتفع فى عام ١٩٦٠ الى ٦٥٥ مليونا بزيادة ٩٧ مليونا .. وسيصل هذا العام الى ٧٢٥ مليونا أى سيزيد حوالى ٧٠ مليونا من الجنيهات .. وهذا كله نتيجة لأن المشروعات الجديدة ابتدأ انتاجها يظهر خلال الثلاث سنوات الماضية .. فمثلا شركة "كيما" لم يبدأ انتاجها الا من العام الماضى .. وسيبلغ انتاجها فى عام ١٩٦١/١٩٦٢ حوالى ٢٠ مليونا .. وكذلك شركة "راكتا" التى سيبلغ انتاجها حوالى ١٠ ملايين .. فقد كان الاستثمار يظهر فى أرقام الاستثمار .. ولكن النتائج لم تكن تظهر فى أرقام الانتاج .

وبالنسبة لمشروعات البرنامج الثانى .. فهى أيضا تسير فى طريقها وفقا لاطار الخطة الذى حدد اهدافا معينة للانتاج الصناعى .. ونحن نحرص فى متابعة الخطة على التأكد مما اذا كانت زيادة الانتاج تسير حسب هذا التقدير أم لا .. ومما سبق يتضح أننا سبقنا المقدر لنا .

ان الهدف المرسوم للقطاع الصناعى هدف كبير جدا ٠٠ هو رفع الانتاج من ١١٨٩ مليونا فى سنة ١٩٦١ الى ١٨٠٠ مليونا فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ أى زيادته بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : ولكنكم لم تحسبوا بعض الصناعات كالمخابز والمحالج ٠

السيد / عزيز صدقى : نحن الآن نحرص على القول بأن الانتاج الصناعى هو "كذا" ٠٠ ثم نضيف اليه مجموع الباقى ٠٠ ونحن لم ندخل المحالج مثلا حتى لا يكون هناك (doublication) ٠٠ ونحن ليس لدينا البيانات عن هذه الصناعات ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : لقد اتفقنا على أن تحصلوا عليها من الاحصاء ٠ ثم تضيفونها الى البيان ٠

السيد / عزيز صدقى : نحن نقول ان المجموع فى النهاية يبلغ رقم "كذا" ٠

السيد الرئيس : على هذا الأساس ٠٠ كم يبلغ الجزء الخاص بسنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ؟

السيد / عزيز صدقى : لا توجد لدينا ارقام عن سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ ومن الصعب جدا الحصول عليها ٠

السيد الرئيس : وسنة ١٩٦١ ؟

السيد / عزيز صدقى : لدى البيانات بالضبط ٠٠ وهى :

(قرأ سيادته من التقرير المقدم منه) ٠

السيد / احمد على فرج : الجزء الذى لا توجد به المخابز والمطاحن وكبس وحلج القطن اذا لم نأخذه فانه يقلل النسبة .

السيد / عزيز صدقى : ان هذا يعطى صورة عن الانتاج وكيف يتطور .. وهناك بعض أرقام بالنسبة لبعض القطاعات .. وهى :

(قرأ سيادته من التقرير) .

السيد الرئيس : لقد نشرت الجمارك تقريرا عن الانتاج الزراعى والصناعى .. وذكرت فيه ان الدخل القومى ١٠٠٠ مليون جنيه فقط .. وهم ينشرون تقريرا سنويا .. والبنك الاهلى ينشر تقريرا سنويا .. وكل منهما يورد بيانات مختلفة عن بيانات الآخر .. وهذا يحسب بطريقة والآخر يحسب بطريقة أخرى .. وقد قرأت فى جريدة المساء أن الانتاج الصناعى ٦٠٠ مليون جنيه والانتاج الزراعى ٤٠٠ مليون جنيه والدخل القومى ١٠٠٠ مليون جنيه .. وهذا كلام كله خطأ .

السيد / عبداللطيف البغدادى : لقد اتخذنا قرارا هنا بتوحيد نشر البيانات بحيث تصدر كلها من الاحصاء .. وقد بلغنا كل الجهات بألا تنشر بيانات .

السيد الرئيس : انهم يصدرون نشرة بالانجليزية وتتداول هذه النشرة وتوزع .. ويجب أن نوحد العملية .

السيد / عبداللطيف البغدادى : لقد قالوا لى فى وزارة الخزانة أن لديهم بحث ويريدون نشره .. فقلت لهم : "لا تنشروه الا بعد الرجوع الى الاحصاء لتكون البيانات موحدة" .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : لم أر بيان مصلحة الجمارك .. بيان ال ٦٥٠ مليون جنيه هو البيان الذى أشار اليه الدكتور عزيز صدقى .. وبيان ال ٤٠٤ للزراعة صحيح .. وجه الخلاف ....

السيد الرئيس : ان قصدى توحيد العملية .

السيد / عبداللطيف البغدادى : الدكتور عزيز صدقى لم يذكر لى بيانه هذا الجزء .. وكذلك الدكتور القيسونى .

السيد الرئيس : من الممكن تقسيم الصناعة الى : صناعة "أ" وصناعة "ب" .

السيد / عزيز صدقى : تلى سيادته التقرير المقدم من سيادته والموزع على هيئة المجلس .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : بخصوص التقسيم الذى يقترحه الدكتور عزيز صدقى .. العمليات الصناعية فيها كبيرة جدا .

السيد / عبداللطيف البغدادى : جميع التقارير تذكر هذا .

السيد / عزيز صدقى : الآن اصبحت معظم السلع تنتج محليا ونمنع استيراد مايقابلها من السلع الأجنبية .. وكثير من هذه المصنوعات المحلية أصبح عندنا فائض كبير منها حوالى ٣٥ ألف طن ويصدر للخارج مثل صناعة الغزل والنسيج وسوف نصدر هذا العام ٥٠ ألف طن نسيج .. كما نصدر أشياء أخرى من صناعاتنا .. ويوجد لدى بيان مصلحة الاحصاء عن تصدير المواد الخام فهى ٤٩ مليون جنيه منتجات صناعية .. واننا نحاول توفير المواد الخام محليا .. ثم اننا ادخلنا صناعات جديدة لم تكن موجودة مثل صناعة السيارات .. نجد ايضا أن معظم الأدوات المنزلية تنتج محليا مثل الراديو والتليفزيون والصينى والأقمشة والثلاجات وماكينات الخياطة .

السيد الرئيس : كم من ماكينات الخياطة تنتج هذا العـــام ؟

السيد / عبدالوهاب البشرى : ١٥ ألف ماكينة خياطة .

السيد الرئيس : هل توجد فى السوق ماكينات أجنبية ؟

السيد / عبدالوهاب البشرى : توجد ماكينات كواليتى لشركة سنجر .. ومانبرنا وهى تشيكوسلوفاكى .

السيد الرئيس : هل نزلت ماكينات الخياطة من انتاج المصانع الحربيـــة الى الســـوق ؟

السيد / عبدالوهاب البشرى : لا .. سوف تنزل بعد عشرة أيام بخمســة آلاف ماكينـــة .

السيد الرئيس : تنزل هذه الماكينات بالاعلان عنها .

السيد / عبدالوهاب البشرى : سوف نعمل الواجب .. ولقد دخلنا فـــى مفاوضات بخصوص استيراد المسبوكات ولكن وجدنا ان هذا سيسيء الى سمعة ماكيناتنا .. وعلى كل نحن ننتجها محليا .

السيد الرئيـــــس: يجب أن تكون ماكيناتنا رخيصة الثمن ٠

السيد / عبد الوهاب البشرى : ان شاء الله ٠٠ ولقد حدد السعر للماكينة اليد بمبلغ ٢٤ جنيها والماكينة الرجل بمبلغ ٣٣ جنيها واتفقنا مع التعاون الاستهلاكى على هذا الثمن ٠٠ وفى هذا خسارة علينا لكن مستقبلا سوف ترخص الاسعار ٠

السيد عزيز صدقى : فى الواقع اصبح معظم الانتاج محليا ٠

السيد الرئيـــــس: يجب ان يعد برنامج لكل شىء ليس فيه ١٠٠٪ لمدة ٣ أو ٤ سنوات حتى نصل الى الحد الاقصى ٠

السيد عزيز صدقى : فى الواقع ان عملية التصنيع حلقة مستمرة ٠٠ اقامة الصناعات توجب وجود صناعات اخرى ٠٠ اذا لم نتوسع فى صناعة الغزل والنسيج ولكننا تعاقدنا على مشروعات صناعة آلات الغزل حتى تنتج آلات الغزل محليا وبدأنا تطبيق هذا بالنسبة للمشروعات الجديدة مثل مشروع خدمة السويس ٤٠٪ انتاج محلى حيث ينتج بعض المواسير والطلمبات ٠٠ وسوف تزداد هذه الصناعات من سنة لأخرى وسوف ننفذ مشروع لصناعة المواسير ، بحيث عند افتتاح أى خط جديد للبترول تكون عندنا المواسير اللازمة التى تنتج محليا ٠٠ ان عملية التصنيع لانهاية لها ٠٠ كلما نصنع كلما تتحسن امكانيات التصنيع ٠٠ بمعنى ان المشروع الذى كان فى عام ١٩٥٧ غير اقتصادى ولم ينشأ ٠٠ قد يكون فى عام ١٩٦٧ اقتصاديا ونقوم بانشائه ٠٠ لذلك فان هذا الطريق لا نهاية له ٠٠ وبطبيعة الحال كلما توسعنا فى الانتاج كلما أدى ذلك الى خفض الاسعار مثل انتاج الثلاجة ٠٠ والتى خفضت على مراحل حسب كمية الانتاج ٠

السيد الرئيـــس: يجب أن ينتج موتور الثلاجة محليا .

السيد عزيز صدقي : اننا نتعاقد على انتاجه محليا .

هـذه صورة عامة لبرامج التصنيع والخطوات التى سرنا فيها وتقرير المتابعـة الموزع على سيادتكم يبين الموقف بالنسبة لكل مشروع من مشروعات الخطة .. وفـي الحقيقة ان تقارير المتابعة تتغير بسرعة لانـي عند مراجعتى لهذه الكشوف وجـدت ان بعض المشروعات التى فى مرحلة التجارب قد بدأت الانتاج فعـلا .. وقسمـت المشروعات الى عشرة انواع مقسمة حسب مراحل التصنيـع (وتلى ذلك من التقريـر المقدم من سيادتـه) .

اما بالنسبة للصناعات القائمة حاليا .. حاولنا استغلال الامكانيات القائمـة مثل مصنع الثلاجات الذى حاولنا التوسع فيه .. وايضا صناعة الغزل والنسيـج .. ولأجـل مقابلة الارتبـاطات الخارجية طلبنا من الشركات التشغيل يوم الجمعة .

هذا موضوع هام يجب ان نستمر فيه وستقابلنا صعوبات كثيرة فى تنفيذ الخطة .. والخطة لم تستلزم استثمارات بل تستهدف تحقيق زيادة الانتاج وتشغيل اكبر عدد ممكن من الايدى العاملة وزيادة الدخل القومى .. ولأجـل تحقيق هذه الاهداف .. توجد متطلبات وموضح ذلك فى التقرير الموزع .

اذا رجعنا الى التقرير السابق نجد اننا سبقنا الاهداف الخاصة بالصناعة وهـذا ما كنا نتوقعه لاننا رأينا التحفظ فى تصنيع المشروعات .. والغرض الاساسى زيـادة الانتاج .. أى استثمار هدفـه الاساسى زيادة الانتاج .. ويترتب على الانتـاج اشياء كثيرة جدا أساسها توفير الخامات .. اذا كانت الخامات من انتاج محلـى .. لا توجـد صعوبة فى الحصول عليها .. وواضح هذا فى صناعة الغزل والنسيـج .. لكن توجد صناعات كثيرة تستورد خاماتها من الخارج ونجد صعوبة فى الاستيراد تنعكس آثاره على قيمة الانتاج .. وهذا موضوع متعلق بالميزانية النقدية .. ونعتبر ان توفـير النقد لازم للخطة وعامل اساسـى فى نجاحها .. ونحن فى الصناعة نعانى كثـيرا

من هذه الحالة ٠٠ قد يقال لاتوجد مصانع تقف عن العمل بسبب قلة الخامات لكن توجد مصانع تقف لقلة الخامات ٠٠ اذا وجد مصنع ان الخامات التى يعمل بها قليلة فيخفف الانتاج حتى تستورد هذه الخامات ٠٠ وهذه ستقابلنا باستمرار اذا لم يتوفر النقد الاجنبى اللازم لاستيراد الخامات ٠

لقد أثير فى الجلسات السابقة ان تكاليف الانتاج مرتفعة وفى اعتقادى كان يجب ان تكون هذه التكاليف قليلة ٠٠ تقرير المتابعة عن السنة الاولى للخطة كان ١٠٣٪ من الاستثمار المقدر فى الخطة ٠٠ بالنسبة للسنة الاولى انخفض الاستثمار ٥٠٪ عن المقدر فى الخطة ٠٠ كان المفروض استثمار ٢٥ مليون جنيه ٠٠ الذى استثمر فى الفترة الاولى حوالى ١١٫٥ مليون جنيه ٠٠ والذى استثمر فى الفترة الثانية التى تنتهى فى آخر ديسمبر يقل عن هذا ٠٠ اى أننا نسير بنسبة ٥٠٪ من الذى يجب ان يكون ٠

السيد الرئيس: لماذا ؟

السيد عزيز صدقى : بسبب نقل الاعتمادات الى المؤسسات ٠

السيد عبد الوهاب البشرى : نحن نتعاقد على المشروع ٠٠ والمؤسسات لا تمول ولا تفتح اعتمادا ٠٠ وكثير من المؤسسات ليست لديها فكرة عن المشروعات المسندة اليها ٠٠ وقد كان هذا عاملا اساسيا ٠٠ والمؤسسات تعتبر ان المشروعات الجديدة بالنسبة لها ليست على قدر كبير من الاهمية بقدر المشاكل الادارية فى المصانع القائمة ٠٠ والسبب الثانى يرجع الى تغير مجالس الادارات ٠٠ فكثير من اعضاء مجالس الادارات لا يريدون ان يتحملوا مسئولية لانهم لا يعرفون وضعهم ٠٠ هل هو مستديم أو غير مستديم ٠٠

والحقيقة .. من تجربتنا .. انه طوال ما كان الاعتماد عندنا كنا نوازيه لاننا مسئولين عنه .. وهذا كان يربط معنا الشركات المختلفة .. وهذه الصورة اصبحت غير قائمة فى الوقت الحاضر .. ولا يوجد لدينا حتى بيان عن تنفيذ المشروعات وخطوات التنفيذ .

وهناك نقطة اخرى هى صعوبة توفير النقد الاجنبى فى الوقت المناسب .. وهذا يؤثر على المشروعات .. فنحن نتعاقد على المشروع ثم يظل فتح الاعتماد شهورا ولا يوجد نقد .. وفى كثير من الاحيان لا يوجد نقد اطلاقا .. وكنا نلح .. لاننا نعتبر ان خطة التنمية ليست فقط هى الانتاج القائم .. بل يجب ان نسير فى المشروعات المقررة فى الخطة .

السيد عبد اللطيف البغدادى : حسب ما علمت من الدكتور عزيز صدقى ..

هناك بعض المؤسسات تنفذ مشروعات غير واردة فى الخطة اطلاقا .

السيد عزيز صدقى : لقد ذكرنا هذا فى التقرير .. وقد اصلحنا الوضع بالنسبة لبعض المشروعات واعتمدناها وأضفناها الى الخطة .. وبالنسبة للمؤسسة الاقتصادية فقد وردت فى ميزانيتها مبالغ لمشروعات ليست فى الخطة .. وقد أدى ذلك الى أننا لابد ان نصلح الموقف بالنسبة لما سرنا فيه ونعتمد هذه المشروعات فى الخطة اذا كانت لازمة .

السيد الرئيس : وما الذى تفعله هيئة السدوات الخمس ؟

السيد عزيز صدقى : لقد وافقتم سيادتكم على ان تتعاقد هى على المشروعات .. أما تنفيذ المشروعات فلا شأن لنا به .

السيد زكريا محيى الدين : ومتابعة التنفيـــذ ؟

السيد عزيز صدقى : تكون عن طريق التقاريـــر .

السيد الرئيـــس : لقد قابلتنا نفس هذه العملية فى سنة ١٩٥٧ .. وقيـــل نفس لهذا الكلام .. وعلى اساسه حوّلنا هيئة السنوات الخمس .. وقلنـــا أن المؤسسات تدير القديم .. والجديد تديره هيئة السنوات الخمس .. ثم بعـــد ذلك ننقلـــه الى مؤسسة تديـــره .

السيد عبد الوهاب البشرى : الصورة كما هى .. وكل ما حصل ان اعتمادات المشروعات التى أسندت من السنوات الخمس الى المصانع الحربية نقلت الى ميزانيـــة المصانع الحربية .. وأنا أرى فى ذلك تحقيق سرعة كبيرة .. لاننا نتفق مع هيئـــة السنوات الخمس على المشروع .. ثم بعد ذلك قد تكون فى النواحى التنفيذية اشيـاء فى حاجة الى اجراء سريـــع .. فاذا كانت المؤسسة القائمة على المشروع لديهـــا الاعتماد فان ذلك يحقق السرعة ويكون أفضـــل .. اما تأخير تقدم المشروعـــات فى الربع الاول من العام .. فانه يرجع الى عدة عوامل .. ولا نستطيع ان نرجـــع كل هذه العوامل الى نقل الاعتماد .. فمعدل الانتاج يكون دائما ضعيفا فـــى الربع الاول عن الثانى .. وكذلك موقف المقاولات فى القطاع العام .. فقد حـــدث فيه نوع من التأخير .. وهذه العوامل التى طرأت على الموقف هى التى نستطيـــع أن نرجع اليها أى تأخير وليس نقل الاعتمادات .. ثم الصلة فى الدراسة مع هيئـــة السنوات الخمس لا يمكن ان تنقطـــع .. وجميع المشروعات — طبقا للقرار الجمهورى — يجب ان تعرض عليها .

السيد الرئيـــس : ولكن اذا لم تنفذ ولم يعرض عليها ؟

السيد عبد الوهاب البشرى : هذا يظهر فى تقرير المتابعة .

السيد الرئيس : فى التخطيط يقولون انه من ثلاث سنوات ولم يأتهم تقرير متابعة .. فهل أرسلتم ؟

السيد عبد الوهاب البشرى : نعم .. وكان ذلك فى ١١/١٠/١٩٦١

السيد عبد اللطيف البغدادى : لقد تأخرتم هذا العام .

السيد زكريا محيى الدين : أستطيع ان اقول ان تشكيل النظام القائم بالنسبة للمؤسسات كان فى فترة ضيقة جدا ومن تاريخ قريب جدا .. وقد تكون هذه المشاكل قائمة من قبل .. ولكن الظروف لم تسمح بأن " نلم " العملية .. وقد كانت هناك لجنة عليا مشكلة .. ولكنها لم تجتمع بالنسبة للظروف التى مرت .. ولا شك ان المؤسسات عقبات تمنع من التنفيذ .. وانا لدى بيانات بالنسبة للنقد الاجنبى المطلوب للمؤسسات وما أخذته فعلا .. فالمؤسسة الاقتصادية طلبت ٩ مليون جنيه اتفاقات دفع و ٢٧٫٥ مليون جنيه عمله حرة .. والذى صرف لها ٢ مليون جنيه .. ومؤسسة مصر طلبت ٢٢ مليون جنيه عملة حرة ولم يصرف لها شىء .. ومؤسسة النصر طلبت ٣٢ مليون جنيه عملة حرة صرف لها ٢ مليون جنيه عن الربع الاول .. النقل البرى والانشاءات طلبوا ١٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه .

السيد عبد اللطيف البغدادى : هذه طلبات السنة كلها .

السيد زكريا محيى الدين : نعم ٠٠ وأنا أريد ان اقول انه لابد ان تكون هناك عقبات فى التنفيذ ٠

السيد الرئيس : وكيف نعرف ان هناك عقبات ؟ ٠٠ يجب ان نحل هذه العقبات ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : لقد ناقشنا موقف النقد الاجنبى فى اللجنة الاقتصادية ٠٠ والحجم المطلوب فى الحصة الاولى أو للفترة الاولى كان مجموعه حوالى ٤٤ مليون جنيه ٠

السيد عزيز صدقى : ان مجموع هذه الطلبات اكبر من المطلوب للصناعة كلها ٠

السيد زكريا محيى الدين : وهذه صعوبة ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : لقد تبين ان هناك تأخير فى الموافقات النقدية عن المواعيد المطلوبة ٠٠ وهم اليوم أوفوا $\frac{٣}{٤}$ الاحتياجات ٠

السيد عزيز صدقى : ان الاتفاق يتم فى يوليو والاعتماد فى نوفمبر ٠٠ أى بعد أربعة أو خمسة شهور ٠٠ وواضح من الارقام ان هذه المؤسسات الثلاث مطلوب لها ٧٠ مليون جنيه من النقد الحر ٠٠ وكل المخصص للصناعة ٥٩ مليون جنيه ٠٠ وانا اقول اعطونى ٦٠ مليون جنيه وانا أدبر أمورى ٠٠ فنصف هذه الطلبات

يمكن ان يأتى من الدول الشرقيـة ٠٠ ولكن المؤسسات لم تكتسب بعد الخبرة التى اكتسبناها فى السنين الماضية ٠٠ وهذه هى احدى الصعوبات التى أشرت اليها ٠

أما بالنسبة للسنة الاولى من الخطة فان الربع الاول يقـل ٠٠ ولكن فى السنة الثانية لا يقـل الربع الاول منها ٠٠ ولا يوجـد عطل فى كل سنة بالنسبة للربـــع الاول ٠٠ وانما يوجد العطل بالنسبة للربع الاول من الخطة فقـط ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : لقد أصدر السيد الرئيس قرارا بان كـــل الوزارات والمؤسسات تعلن وترتبط بخصوص المشروعات قبل نهاية السنـة ٠

السيد عزيز صدقى : لكى تنتج المشروعات انتاجها قبل نهاية الخطة أى قبـــل السنة الخامسة ٠٠ كان يجب ان نكون بدأنا الاستثمار قبل هذا الوقت بسنتـين أى نكون بدأنا الصرف على انشاء بعض الوحدات الخاصة بالمشروع قبـل هذا الوقـــت بسنتـين ٠

وفيما يختص بعلاقة الوزارة بالصناعة فليست كما كانت من قبل ٠٠ لانها اصبحـت تعاقدات فرديـــة ٠

النقطة الثانية نحن نتعاقد ونقول ان هذا المشروع معتمد له مليون جنيه مفصلـه لم تستطع الشركة أو هيئة السنوات الخمس ان تزيد عن هذا المبلغ الا اذ ثبت ضرورة هذا التجاوز ٠٠ بخصوص التعاقدات الجديدة ٠٠ لقد احضرت هذه التعاقـدات فوجدتها ناقصـة كثيرا ٠

السيد الرئيـــــس : لقد طلبت هيئة السنوات الخمس التعاقدات ٠

السيد زكريا محيى الدين : تباشر هيئة السندات الخمس التنفيذ والمتابعة تكون عن طريقها ايضـــا ٠

السيد عزيز صدقى : التشغيل شئ والمتابعة شئ آخر ٠٠ الذى حـــدث بالنسبة لبعض المشروعات ٠٠ كنا نصرف وليس عندنا اعتماد وكنا نعتبر ان العمليـــة واحدة بحيث لا يقف تنفيذ المشروع ٠٠ وقد يكون تقرير المتابعة بالنسبة للمدة الثانية أقـــل ٠

السيد الرئيـــس : بالنسبة لوزارة الصناعة " تاهت " ٠٠ بخصوص وضـــع الصناعة فى الدول الشرقية والغربية ٠٠ بالنسبة للدول الغربية ٠٠ ليس فيهـا وزارة للصناعة ولكن فيها وزيرا للاقتصاد ويختص بالاقتصاد والصناعة وليس فيها ايضا وزيـــرا للتجارة ٠٠ وتقوم بالصناعة المؤسسات الخاصة مثل الغرف التجارية أو الصناعيـــة ٠٠ اما الدول الشرقية ليست فيها وزارة للاقتصاد ولكن توجد وزارة للتجارة الخارجيـــة ومجلس العلاقات الخارجيـــة ٠٠ وكان يوجد عندنا وزارة للتجارة ووزارة للاقتصـــاد ٠٠ ووزارة للصناعة ٠٠ واختصاص وزارة التجارة كان منح تصاريح استيراد ٠٠ وزارة الاقتصاد تعطى تصاريح النقـــد ٠٠ الغينا وزارة التجارة وأعطى اختصاصها لوزارة الاقتصاد ٠٠ ما هو وضـــع الصناعة فى تنظيمنـــا ؟ هى صناعة واقتصاد بالنسبة للصناعـــة ٠٠ اذا اخذنا بالنسبة للغرب لا توجد وزارة للصناعة بل يقوم بالاختصاص وزارة الاقتصـــاد ٠٠ أعتقـــد ان هذا يسهل العملية اكثر ٠٠ ماذا تعنى صناعة واقتصاد ؟ بخصـــوص العملة الصعبـــة نقول ٠٠ هذه ميزانيتنا ٠٠ لقد قلنا هذا الكلام السنة الماضية ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : تطلب وزارة الصناعة وجود مبالغ معينة تحت تصرفها فيه مرونـــة لاستخدامـــه ٠

السيد الرئيـــــس : هل نعطى عملية النقد للبنك الاهلـى ؟

السيد عبد المنعم القيسونى : الارقام التى ذكرتها فى الميزانية النقديـــــة

٩٢ مليون جنيه فى الصناعة عملة حـرة ٠٠ وقطاع البترول ١٢ مليون جنيـــه ٠٠ دارت مناقشة طويلة بخصوص الميزانية النقدية ٠٠ وجد بالنسبة للثلاث شهور ٠٠ الذى نفـذ ٠٠ بدلا من أن يأخذ ٢٥٪ فى الربع الاول يأخذ ١٥ ؛ ٢٠٪ ٠٠ ثم أعتمدت الميزانية حتى نهاية سبتمبر على المعدل ١٠٥ مليون جنيه ٠٠ فقلت اذا كانت الصناعة والبترول الميزانية لهما ١٠٥ مليون جنيه فى ١٢ شهـــــرا ٠٠ الذى صرف فعـــلا فى الخمسة شهور يزيد كثيرا عن ٤٤ مليون جنيه ٠٠ والسيد وزير الصناعة أشار الى بعض نقـط الخلاف كان مجموعها ١٦ مليون جنيه ولو خصمنـــــا هذا المبلغ نصـل الى مجموع ما صرف فعلا من الميزانية النقدية حتى آخر نوفـــــبر هو مبلغ ٤٣ مليون جنيه ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : كم صرف على البـــترول ؟

السيد عبد المنعم القيسونى : نحن نأخذ القطاعين سويا ٠٠ لقد صرف علـــى أحســن تقدير ٤٣ مليون جنيه من ٤٤ مليون جنيه ٠٠ لو أخذنا البترول منفـــردا نجـد تجاوز ٥ مليون جنيه ٠٠ وفى الصناعة نجد عجـز ٦ مليون جنيه ٠٠ ثـــم التأخير الناتج بين اصدار التصاريح والاستيراد ثم الصرف من البنك ٠٠ وجدنـــا من المناقشة وجود بعض العقبات ٠٠ واتفقنا على حلول لبعض هذه المشاكـــل ٠٠ بحثت المسائل ما هى الارقام المعطلة ؟ كان قد صدر قرار من السيد رئيس الجمهورية بان كل تعاقد على تسهيلات ائتمانية يجب ان تكون على علم بها وزارة الاقتصاد وتوافـق على شروطـه ٠٠ وطلبت سرعة تنفيذ التراخيص التى صدرت فى الميزانية النقديـة ٠٠ وصرفت كلها ٠٠ التراخيص المعطلة فى ادارة النقد من ١١/١٥ حتى ١١/٣٠ ٠٠ جزء منها معطل وتم صرف الباقـــى ٠

السيد الرئيـــــس : الغرض من التسهيلات الائتمانية الحصول على عمليات الائتمان نفسها .. نجد قطاع الكهرباء يتفق مع المانيا الغربية بالعملة الحرة .. صحيح لا ندفع نقود .. لكن السنة القادمة سوف تدفع النقود .. كل واحد يبحث عن التسهيلات الائتمانية ولكن لها حدود .

السيد كمال الدين حسين : أعتقد لو كل وزارة قامت بعمل تسهيلات ائتمانية منفردة فلن تكون لدى وزارة الاقتصاد الصورة .. لماذا لا تنسق وزارة الاقتصاد مع الوزارات الاخرى عملية التسهيلات الائتمانية حتى يكون لدى وزارة الاقتصاد الصورة الكاملة ؟

السيد الرئيـــــس : نحن سهلنا اكثر من هذا .. قلنا كل وزارة تتعاقد ووزارة الاقتصاد توافق .

السيد عزيز صدقى : بخصوص عملية الائتمان .. لم يوقع عقد الا بموافقة ادارة النقد .. واذا أتفق على مشروع معين فمندوب ادارة النقد موجود .

السيد الرئيـــــس : اذن لماذا اختلفنا هذا العام ؟

السيد عبد اللطيف البغدادى : لقد أورى السيد عباس زكى فى تقريره بان السنة الحرجة والشهر الحرج فى خلال الخمس سنوات القادمة هو شهر فبراير من عام ١٩٦١ على اساس الالتزامات تكون ٢٤ مليون جنيه .. وميزانية هذه السنة وجدت ٨٤ مليون جنيه .. ووزارة الاقتصاد تتعاقد ايضا مع صندوق النقد الدولى وغيره والوزارات تتعاقد بحضور مندوب النقد .

السيد عبد المنعم القيسونى : الخلاف هو أن الـ ٢٤ مليون جنيه لم تكـــن متضمنـة التزامات الدفـــع .

السيد الرئيـــــس : بكم ندين بلاد اتفاقيات الدفـــع ؟

السيد عبد المنعم القيسونى : نحن مدينين للاتحاد السوفييتى بحوالـــــى ١٠ مليون جنيـه كما انه وضع لحسابنا فى بنك الكريدى ليونيه بفرنسا مبلغ ٥ مليـــون جنيه بخصوص شراء القطـن .

السيد الرئيـــــس : هل نحولهـم ؟

السيد عبد المنعم القيسونى : اما أن نحولهم او يخصموا من قسط أسهم قناة السويس.

السيد الرئيـــــس : من الافضل تحويلهم .. لانهم اذا جمدوا أموالنـــا لن ندفع لهم قســط قناة السويـــس .

السيد عبد المنعم القيسونى : أعتقد لو " خروفناهم " سيسيروا فى اجـــراءات التجميـــد .

السيد عبد اللطيف البغدادى : لقد ناقشنا الميزانية النقدية وناقشنا الالتزامات..

واتخذنا توصيـة ٠٠ ولكى تكون الصورة فى الخمس سنوات القادمة واضحة ٠٠ لـــو نفذت هذه التوصية ٠٠ ستحـل كثيرا من المشاكـل ٠

السيد الرئيـــس: طلبت بيانات من وزارة الاقتصاد حتى تلقى فى افتتـــاح اللجنة التحضيرية انتظرت ثلاثة ايام وأعطونى بيانات " كلفتـه " وليس مبين فيهـــا الحديد والصلب ٠٠ ثم طلبت من وزارة الصناعة ٠٠ وقلت الرقم فى اللجنة التحضيرية "تأليفـا " قلت رقم ٨ر٥ مليون جنيه ٠٠ " ضربتها وقدرتها وقلت هذا الرقم " ٠

السيد عزيز صدقى : لقد أعطينا البيان بمجرد طلبه بساعة وعشرين دقيقـه ٠

السيد عبد المنعم القيسونى : يوجد رأسمال اجنبى مسجل بادارة النقد ٠

السيد الرئيـــس: بعد عام ١٩٥٦ لا يوجـــد ٠

السيد عبد المنعم القيسونى : مبالغ قليلـــة ٠

السيد عزيز صدقى : الشركة الشرقية للبترول رفعت رأس مالها ٠٠ وهذا مـــن اختصاص مصلحة الشركات ٠

السيد الرئيـــس: قصدى ضبط هـــذه العمليـــة ٠

السيد / عبد المنعم القيسونى : هذه تحتاج الى تنسيق .

السيد الرئيس : هل من الممكن اعطاء عملية الرقابة على النقد للبنك المركزى وهو ينظم العملية ؟

السيد / عبد المنعم القيسونى : هل معنى هذا أن البنك المركزى منظم والوزارة غير منظمة ؟

السيد الرئيس : لقد حدث فى الوزارة مراحل .. مركزية وتنفيذية .. تجمع الاختصاصات التى كانت بالوزارة المركزية وعادت للوزارة التنفيذية وتنظم .

السيد / عبد المنعم القيسونى : أرى أن ادارة النقد تتبع البنك المركزى .. واختصاصات الخزانة فى الحكومة المركزية تتبع البنك ايضا .

السيد الرئيس : هذا أفضل .. اذا كنا نقول وزارة الصناعة لها مبلغ كذا ووزارة التموين لها مبلغ كذا .. وتعطى النقود .. هذا يعطينا عمل اكثر .. لأن كل وزارة سوف تبحث عما تحتاج اليه من الدول وتختار الدولة التى تحضر منها السلعة المعينة .. السمسم مثلا كان ثمنه ٥٧ جنيها .. الآن أصبح ثمنه ٧٥ جنيها .. من يدفع الفرق بين السعرين ؟ وان هذا يستورد بموجب اتفاقية دفع مع السودان .

السيد / عبد المنعم القيسونى : الذى حدث أن دولا أخرى مثل المجر دخلت السودان مشترية للسمسم السودانى .

السيد / كمال الدين حسين : أنا لى رأى فى موضوع التجارة الخارجيـــــة والاقتصاد .. نحن نعيد النظر فى وظيفة الاقتصاد والتجارة الخارجية .. وأنـــا ألاحظ أن كل وزارة لها تجارة خارجية .. وكل وزارة تريد شراء شىء من الخارج تعمل لنفسها .. وهذا هو الذى سبب "اللخبطة" الموجودة اليوم .. اذن .. ما هى وظيفة التجارة الخارجية اذا كانت كل وزارة تعمل لنفسها ؟ .. فعادمنـــا قد أنشأنا وزارة للاقتصاد فانها هى الجهة الوحيدة المسئولة عن توفير احتياجات كل جهة وهى التى تبرم اتفاقات الدفع وتنسقها .

السيد الرئيس : هذا هو الوضع القائم حاليا .. فهم يبرمون اتفاقات الدفـــع .. ثم هناك مسألة تقدير الاحتياجات .. وكل وزارة أدرى بها .. فمثـــلا وزارة الصناعة أدرى بالصناعة من وزارة الاقتصاد .. ووزارة المواصلات من غير المعقـول أن ترسل مندوبين عن وزارة الاقتصاد ليشتروا لها ديزل .. والذى أريـده أن تقول وزارة الاقتصاد تشترى من البلد " الفلانى " بكذا .. ونبيع للبلـــــد "الفلانى" بكذا .. ونعمل تسهيلات ائتمانية بكذا .. لقد أرسلتم بعثة مكونـة من ١٥ شخصا لشراء ميكروسكوب .. والذى يقوم اليوم بالعملية كلها عشـــرة أفراد .. وهم غير منظمين للأرقام .. فهل تستطيعون تنظيم العملية كلهـــا .. أيام القطاع الخاص كان هناك عشرة أشخاص فى مراقبة النقد لاعطاء تراخيص .. أما اليوم ..

السيد / كمال الدين حسين : ينبغى أن نعيد النظر فى عملية التجارة الخارجية .

السيد / عزيز صدقى : بالنسبة للدول الشرقية .. يوجد هناك مجلـــس .. ولكن الأجهزة التنفيذية هى التى تتعاقد .

السيد الرئيس : اننا لا نستطيع أن نعمل منفصلين .. وكذلك لا نستطيع أن نظل دون عمل اطلاقا .

السيد / عبداللطيف البغدادى : بالنسبة للوزارات فانها لا تأخذ تراخيـــص استيراد .. فهم يقدمون طلبا فيأخذون موافقة نقدية .. بالنسبة للشركـات ..

المفروض أن الوزير المختص بالقطاع هو الذى يعطى الترخيص ٠٠ ووزارة الاقتصاد تقبل الترخيص كما صدر من الوزير ٠

السيد الرئيس : هل هذا هو الذى يحصل ؟

السيد / عبداللطيف البغدادى : تحصل فيه شىء من "اللخبطة" ٠٠

السيد الرئيس : الوزير يوضع له مبلغ ٠٠ وهو يوزعه ويعطى التراخيص ٠٠ ولكن التراخيص توقف فى مراقبة النقد ٠٠ والغرض من وقف التراخيص فى مراقبة النقد هو كسب الوقت لكى يكون هناك احتياطى ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : اننى اقترح — فى حالة ما اذا كان هناك احتياطى كبير من النقد — أن نقسمه بين القطاعات المختلفة ٠

السيد الرئيس : نحن نوزع ميزانية ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : بالنسبة للميزانية بوضعها الحالى ٠٠ فقد اتفقنا على انها فى حاجة الى اعادة نظر ٠

السيد الرئيس : المفروض أن الميزانية مضبوطة ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : لقد اتخذت قرارات كثيرة بقصد تنظيم الميزانية ولكنها لم تنفذ ٠٠ وقد اتفقنا فى اللجنة الاقتصادية على وضع أسس ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : اذا عملت الميزانية مخصصة فان هذا يسهل العملية ٠

السيد الرئيس : الذى يهمنى هو أن العمل لا يتعطل .. وقد لاحظت أن هناك تحويل للغرب .. وفى سنة ١٩٥٧ لم يكن هناك أى مبلغ .. فقد كانت أموالنا مجمدة .. ولكننا سرنا فى برنامج التصنيع .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : لقد أصبحنا اليوم مدينين للشرق .. ولو انهم قد يوقفوا التصدير الينا اداريا .

السيد الرئيس : التصدير هو الأساس .. وهو موضوع سنناقشه فى الأسبوع القادم .. ويجب أن تجهز لنا مذكرة فى هذا الشأن .. وأمريكا نفسها لها أهداف فى التصدير . . واذا قابلتنا مشكلة نفكر فى كيفية حلها .. كأن نحصل على قرض .. ومن الممكن أن نبيع عشرة ملايين جنيه من الذهب أو نقترض عليها .. أما البنك الدولى .. فأنا غير مؤمن بهؤلاء الناس .. وسياسة الغرب بالنسبة لنا هى الضغط الاقتصادى .. وهم يقاومون بعنف خطة التصنيع التى ننفذها .. وقد قرأت مقالة تقول عنا : "الخطر الأصفر" .. ويقولون عنا اننا مثل اليابان .. واننا سنهدمهم فى افريقيا .. واننا اذا نجحنا فى هذا ستكون " مصيبة " على الدول الغربية .. هذا ما يقولونه .. وقد ظهر أن أمريكا نفسها ترفض اعطاءنا قرضا للتصنيع .

السيد / عبداللطيف البغدادى : اعطونا للخدمات .

السيد الرئيس : لقد قيل لى مرة أننا لن نحصل على قرض للتصنيع لأن الاتجاه فى امريكا الى عدم اعطائنا أى شئ للتصنيع .. وهم يعتبرون أن هذا فتح لباب المنافسة ضدهم فى الأسواق الخارجية .. وهذه هى طبيعة النظام الرأسمالى .. ثم أن صندوق النقد الدولى ما هو الا تنظيم سياسى .. وهم يقولون " التضخم " .. فهل عندنا تضخم ؟ .. اننا أرخص بلد فى العالم .. أرخص من لبنان أربع مرات وأرخص من أى بلد فى أوروبا .. ولكنهم يقولون منذ عام ١٩٥٢ أن عندنا تضخم .. وغرضهم من ذلك هو منع التنمية الاقتصادية .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : لقد تمت مراسلات بيننا وبين صندوق النقد الدولى .. ورئيس الصندوق لم يكن فى الصورة .

السيد الرئيس : انى لم أر شيئا .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : لقد تبادلت الرسائل مع رئيس الصندوق .. ويخيل لى أننا قد قربنا من الاتفاق .. والاتفاق على قرض من صندوق النقد الدولى هو أرخص أنواع القروض .

السيد الرئيس : انى لم أقل "لا" .. وقد وافقت على خطابك .. ونحن لدينا حلول .. والذهب الذى لدينا محتفظين به للكوارث .. وفى عملية كهذه لامانع من أن نأخذ قرضا على رصيد الذهب .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : اذا جعلنا سياستنا مع صندوق النقد الدولى فانه يكون أفضل .. لأننا لو أخذنا قرضا بضمان الصندوق فان الذهب يبقى فى القاهرة .

السيد الرئيس : أنا أقول هذا الكلام على أساس الا تتعطل مشروعاتنا .. وهم يهدفون الى تعطيل مشروعاتنا .

وبالنسبة للزراعة .. وأنا أرى أن خطتنا لن تنفذ ابدا لأن مناكلها خارجة عن ارادتنا وستقابلنا باستمرار سواء بالنسبة للتوسع الرأسى أو الأفقى .. ولذلك فانى مصمم على أن تنفذ خطة الصناعة تنفيذا كاملا .. وقد طلبت منذ أربعة شهور خطة جديدة لزيادة الاستثمار فى الصناعة لكى نضاعف الدخل القومى فى عشر سنوات .. وأنا فى تقديرى أن خطة الزراعة لن تنفذ ١٠٠ ٪ أو ٨٠ ٪ .. ولكن ستكون أقل من ذلك .. ولذلك .. فبدلا من تصنيع ¼ القطن يجب أن نصنع نصفه .. ولابد من تنفيذ خطة الصناعة بكل الوسائل .. ولابد

أن تنفذ ١٠٠ ٪ .. ولو حدث غير ذلك فانى سأحاكم المسئول .. وقد قلت هذا الكلام قبل ذلك .. وطلبت من الأخ بغدادى أن يقول هذا الكلام فى اللجنة الاقتصادية .

السيد / كمال الدين حسين : نقطة صغيرة من كلام الأخ عزيز صدقى وهى المواد الخام وكيف تقلل الدخل القومى بمقادير كبيرة .. هل يستطيع سيادته أن يحسب لنا هذه الخسارة بالنسبة للدخل القومى نتيجة هذا ؟

السيد / عزيز صدقى : ان هذا حسب الامكانيات .

السيد / كمال الدين حسين : ان عدم التشغيل الكامل لمصانعنا نخسر ٥٠٠ مليون جنيه سنويا .

السيد الرئيس : نقطة ألفت اليها النظر .. تجارتنا الخارجية كانت فى البورصة "سايبة" اذا احتجت للسماد .. اشتريه من المانيا الغربية .. لكن بعد عمليات القطن اختلف الوضع .. أقول له أعطنى سماد وخذ القطن .. فأكون انا ملزمه .. يهمه الا يعطيك شيئا ويهمه اتفاقية الدفع .. وبهذا باستمرار كنا مدينين بـ ٢٠ مليون جنيه .. وعلى هذا الأساس كان يتحكم ويقول لى .. خذ جرارات .. أنا الآن فى كل عملية تكون عملية مقايضة .. ولهذا نعتمد على الشرق فى شراء المواد الخام .

السيد / عبداللطيف البغدادى : لقد أصبح اليوم سعر القطن عالميا .

السيد الرئيس : لكن لا يوجد تصدير لمناطق العملات الحرة .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : معظم الارتباطات الآن مع مناطق العملات الحرة .

السيد الرئيس : اذن لماذا تقول لاتوجد عملات حرة ؟

السيد / عبدالمنعم القيسونى : انها ضعيفة واحتياجاتنا كثيرة .

السيد الرئيس : اليوم نجابه موقف العملة الحرة .. اما العملة الحـــرة أواحتياجاتنا .. لا أريد عملة حرة ولكنى أريد احتياجاتنا من أى جهة .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : نحن مع بلاد اتفاقيات الدفع ومع توحيـــد السعر اصبح فى مقدورنا تقدير العملية .

السيد الرئيس : لكن لا أبيع لهم القطن حتى يعطونى السلعة التى أطلبها .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : يكون هذا على شكل تعاقد .. اذا طلبـــوا قطنا نرسل لهم من يتعاقد على شراء الخشب .

السيد الرئيس : المطلوب .. حصر احتياجاتنا وتنفيذ مشروعاتنا .

السيد / كمال الدين حسين : هل تأثير المواد الخام كبير جدا على الانتاج ؟

السيد الرئيس : نعم .. تحضر المواد الخام وكذلك المصانع الجديدة .

السيد / كمال الدين حسين : اذن المواد الخام لها أولوية .

السيد الرئيس : وكذلك السماد والمبيدات الحشرية .

السيد / عبداللطيف البغدادى : يبلغ جملة ثمن السلع الوسيطة ٧٧٥ مليون جنيه ٠٠ منها ٢٠٠ مليون جنيه من الخارج أى بنسبة ٢٥ ٪ يستورد من الخارج والباقى خام أو سلع وسيطة ٠

السيد / كمال الدين حسين : يجوز أن مصنعا يحتاج الى ٧٥ ٪ عملات محلية و ٢٥ ٪ عملات من الخارج ٠

السيد / عزيز صدقى : كل ما هو مخصص لقطاع الاستيراد من الخارج ١٠٠ مليون جنيه ٠٠ معنى هذا أن $\frac{٩}{١٠}$ الخامات محلية ٠٠ انما توجد مواد لم تنتج محليا وليست موجودة عندنا ٠

السيد / كمال الدين حسين : هذا ما جعلنى أتكلم ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : توجد أولوية للسلع الوسيطة ٠

السيد / زكريا محيى الدين : نجد مثلا أن مصنع الحديد والصلب تعطل لمدة ٤٥ يوما لعدم وجود فحم الكوك ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : هذا موضوع آخر ٠

السيد الرئيس : فى الواقع ان سياسة التصدير تحتاج الى خطة ٠٠ كيف توضع وتنفذ ؟ نتكلم فيها الأسبوع القادم ٠

السيد / عبدالوهاب البشرى : بخصوص النقطة التى أثيرت بخصوص اجبار السوق الشرقية على التبادل ٠٠ لو جمع محيط القطاع الصناعى لكان أفضل ٠٠ لأنه من المشاهد عندما وقعنا اتفاقية مع الاتحاد السوفييتى بخصوص شراء الألومنيوم وغيره كانت الأسعار خيالية ٠

السيد الرئيس : الظروف السياسية الحالية تتجه الى تحسين علاقتهم معنا

وتعود الظروف السياسية الى ما كانت عليه عام ١٩٥٧ .. لأن سبب الخلاف مع الاتحاد السوفييتى هى عملية الوحدة مع سوريا .. والانفصال .. لم يكسبوا منه .. ولقد ساءت العلاقة بينهم وبين دول الشرق الأوسط فيما عدا انا والسودان .. وأعتقد أن الظروف السياسية فى تحسن وأى جهد يبذل لطلب قرض للصناعة سوف نأخذه لأن الأوضاع اختلفت .. عندما ذهب المشير عامر الى روسيا وطلب قرضا للصناعة .. رفض خروشوف .. اليوم الوضع تغير ويمكن الحصول عليه بسهولة .

السيد / محمد النبوى المهندس : النقطة التى قالها الأخ عبدالوهاب البشرى كانت من أجل الأسعار نفسها .. فالتيراماسين ثمنه ٧٢ جنيه للكيلو .. بينما فى الصين الشعبية ثمنه ٢ جنيه فقط .

السيد الرئيس : اننا تركنا الصين الشعبية وعلاقتنا معهم فترت فى العامين الماضيين منذ أن ذهب الى هناك خالد بكداش وتكلم هناك .. وقد اصطدمنا معهم .. وهم الآن " واقعون " مع روسيا ويحاولون أن يأخذونا الى جانبهم حتى فى المؤتمرات .. فى مؤتمر غزة .. المؤتمر الآسيوى الافريقى واقعون مع بعضهم من أجل البانيا ومن أجل مسائل مبدئية .. وأنا رأيى بالنسبة للصين الشعبية أننا نستطيع أن نتوسع فى التجارة معها .

السيد / عزيز صدقى : لقد طلبت منهم قائمة بالمنتجات التى يمكن أن نستوردها منهم وكذلك ما يطلبونه لنصدره لهم .. اما اتفاقيات الدفع فانى أعتبرها تحصيل حاصل .

السيد الرئيس : هل يصلح التيراميسين الذى تنتجه الصين الشعبية ؟

السيد / محمد النبوى المهندس : نعم .. وثمن الكيلو ٢ جنيه فقط .. ولذلك فقد أوقفت مصنع " نيزر " .

السيد الرئيس : أنا لدى " كتالوجات " عن كل منتجات الصين بمواصفاتها .

السيد / عزيز صدقى : يستحسن أن نرسل بعثة .

السيد الرئيس : نرسل بعثة من وزارة الصحة أو من الجيش .

السيد / محمد النبوى المهندس : سنشترى من الهند .

السيد الرئيس : نحن دائنون لهم .. وأنت كنت قد طلبت اعتماد بمليون جنيه .. أليس كذلك ؟

السيد / محمد النبوى المهندس : نعم .

السيد الرئيس : بالنسبة للآلات .. هناك شكوى .

السيد / محمد النبوى المهندس : لابد أن تكون لدينا ورشة للاصلاح .. ان $\frac{1}{3}$ أجهزة الأشعة فى وزارة الصحة لا تعمل .

السيد الرئيس : ما المانع من عمل ورشة ؟

السيد / محمد النبوى المهندس : لقد بدأنا فى عمل ورشة .

السيد الرئيس : كل أجهزة وزارة الصحة تقريبا من انتاج شركة " فيليبس " .. وقد أمنا شركة فيليبس .. ومن الممكن أن تقوم الشركة المؤمنة بانشاء ورشة

السيد / عبداللطيف البغدادى : الشكوى بالنسبة للأجهزة الطبية ترجع الى انه كان هناك وكلاء للشركات المنتجة لهذه الأجهزة .. أما اليوم فهنـــاك نقص فيها .

السيد الرئيس : ما رأيك اذا أعطينا عمولة على البيع أو نبيع بالتجزئة ؟

السيد / محمد النبوى المهندس : لقد عملنا عملية بيع بالتجزئة .

السيد الرئيس : نتكلم عن الأدوية فى الأسبوع القادم .. فجهز لنا مذكرة فى هذا الشأن .. وأيام "معتوق" كانت هناك اعلانات فى الصحف .. ومـــن الممكن أن تنشر المؤسسة اعلانات فى الصحف ليعرف الناس أن الأدوية موجودة .. وحتى لا يلقون العبء على الاشتراكية .

السيد / محمد النبوى المهندس : "الترتريتيك" الذى يستعمل فى عـــلاج البلهارسيا سننتجه هنا .

السيد الرئيس : وماذا بشأن شلل الأطفـــال ؟

السيد / محمد النبوى المهندس : سنعمم التطعيم بمصل شلل الأطفال .. وبالنسبة للدفتريا لايوجد قانون يلزم بالتطعيم .

السيد الرئيس : هل عندنا حالات دفتريا ؟

السيد / محمد النبوى المهندس : قطعا توجد .. ولكن ليس بشكل وبائى .

السيد / محمد النبوى المهندس : لم يكن التطعيم اجباريا فى القرى ٠٠ وقد صممت على أن يكون اجباريا ٠

السيد / احمد على فرج : بخصوص التسهيلات الائتمانية وموافقة وزارة الاقتصاد عليها ٠٠ هل القصد من هذا أن يكون بوزارة الاقتصاد التجميع ؟

السيد الرئيس : ليس فقط التجميع بل التوجيه للشراء من أية دولة ٠

السيد / احمد على فرج : لقد اصدر السيد وزير الاقتصاد قرارا وزاريا بأن أية مفاوضات اقتصادية يجب أن تشترك فيها وزارة الاقتصاد ٠٠ وهذه أدت الى شكوى وزارة الصناعة لأنها لا تريد ان تتفاوض مع وزارة الاقتصاد فى مثل هذا خوفا من التعقيدات ٠

النقطة الثانية التى أثارها الأخ عبدالوهاب البشرى وهى فى الثلاث شهور الأخيرة النسبة تكون أقل وأنا اختلف معه فى هذا لأن العملية أصبحت مستمرة ٠٠ السنة الماضية كانت الاستثمارات ٢٤ ٪ والعقرر ٢٥ ٪ هذا العام ١٢ ٪ العقرر ٢٥ ٪ ٠

السيد الرئيس : نريد أن نصل فى الستة شهور الى ١٠٠ ٪ حتى نعوض الماضى ٠

السيد / عزيز صدقى : بخصوص وزارة الصناعة ٠٠ ليس فيها أية عملية خاصة بالتنفيذ ٠٠ بل عملية التنفيذ تقوم بها المؤسسات العامة ٠٠ المؤسسات عندها الاعتمادات والتنفيذ ونحن نراجع ونتابع العملية ٠٠ وفى الحقيقة الوضع عندما كان فى عام ١٩٥٧ ٠٠ ورغم انها عملية جديدة الا انه أمكننا السير فى تنفيذ المشروعات ٠٠ لأنه كان يوجد جهاز يختص بالعملية بالكامل حيث يتولى التنفيذ ٠٠ انما الآن كما ذكرت حتى تقرير المتابعة الذى أطلبه من المؤسسات أجد صعوبة فى الحصول عليه ٠٠ الحل الوحيد أن يوجد جهاز واحد يشرف على الصناعة

السيد / فتحى الشرقاوى : بخصوص الحديث عن الصناعة وتكاليف الانتاج ..

بالنسبة للكسب .. أرى بحث تكاليف الانتاج لامكان تخفيضه .. اما ما ذكره سيادة الرئيس بخصوص وضع خطة وتوقيت للانتاج .. أعتقد ان هذا بداية العلاج .. والدكتور عزيز صدقى تكلم عن توزيع الاختصاصات بالنسبة للصناعة .. وان وزارة الصناعة ليست مسئولة عن الخطة ومراقبة تنفيذها وهذا الكلام التقرير الخاص بتنظيم القطاع العام وتقدير الحلول المقترحة وفيها مايؤدى الى النتيجة المرجوة .. وهذه المقترحات مع غيرها مما أثير اليوم .. يوضح حد ما للسوحان الذى نحسه الآن والمسألة لم تحتمل أى تردد .. وزارة الاقتصاد والقرارات الصادرة باختصاصها بشأن النقد مهيمنة على كل شىء وليس عندها الجهاز الكاشف الذى يبصرنا .. ويجب معالجة هذا الموضوع .

السيد الرئيس : العيب الذى نقابله هنا .. الوزير لم ينظر الى الموضوع من وجهة النظر العامة ولكن ينظر اليه من وجهة النظر الخاصة ..

السيد / فتحى الشرقاوى : لايوجد وزير له وجهة النظر الضيقة .. واذا الوزير نظر بهذه النظرة فأعتقد أنها تكون على القاعدة الموضوعة .. وهذا الغرض الذى أتصوره .. لكن أقول .. مادمنا نضع قاعدة عامة وتكون وزارة مسئولة عن التنفيذ وكل وزارة فى حدود اختصاصها تقول عن طلباتها .. فهذا هو الوضع السليم .

المسألة الثانية : التيارات التى تعرضنا لها ونتعرض لها والغرب لا يرضى لنا بالتقدم الصناعى .. نحن حتى الآن نجحنا فى علاقاتنا مع الشرق ولم نقع تحت أى ضغط حتى الآن .. لماذا لا نضع الخطة على أساس لو حصل علينا ضغط من الغرب يكون التنفيذ بطريقة أخرى معينة .

السيد الرئيس : لقد جابهنا الموقفين .. فى عام ١٩٥٧ جابهنا الضغط من الغرب وفى عام ١٩٦٠ جابهنا الضغط من الشرق .. واستطعنا فى عام ١٩٦٠

أن نعمل تسهيلات ائتمانية مع انجلترا وايطاليا والمانيا ٠٠ وفى عـــام ١٩٥٧ عندما جايهنا الضغط من الغرب استطعنا أن نعمل تسهيلات ائتمانيـــة مع روسيا وتشيكوسلوفاكيا ٠٠ والعملية ستسير بهذا الشكل ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : مادمنا نتوقع استمرار الضغط فيجب فى هـــذه المسألة أن يفترض لها الحلول ٠٠ ونقطة فى هذا المقام ٠٠ وهو أن التمثيـــل التجارى فى حاجة الى تعزيز ٠٠ وأثناء زيارتى لبعض البلاد الخارجيـــة لمست عدم تلبية فورية للمعلومات التى تطلب ٠٠ أقول ٠٠ يجب على ممثلنـــا التجارى أن ينزل الى السوق ويبحث حالة السوق بنفسه ٠

السيد الرئيس : لو عرف هؤلاء اننا سنحاسبهم فانهم سيعرفون عملهم حـــق المعرفة ٠٠ لقد عرفت أن سفير الدانمارك قال لى بأنه كان فى أديس ابابا يتعاقد ويتعامل على مسائل تجارية أكثر من تكاليف السفارة ٠٠ علما بأنه ممثل لبـــلاده فى القاهرة ومنتدب فى أديس ابابا ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : الملحقون التجاريون الأجانب هنا يفهمـــون عملهم والسوق فهما جيدا ٠

السيد الرئيس : يجب أن يكون فى الأمر نشاط متى تنشط الأجهزة المتفرعـــة منها ٠٠ فمثلا موظفى وكالة الشرق الأوسط ليس لهم نشاط فى الخارج ٠

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : بخصوص ما ذكره السيد وزير الصحة بخصـــوص الأدوية فى الصين ٠٠ الاتجاه السائد باستمرار أن نتجه الى السوق التقليديـــة أولا أو الأسواق التى عملت دعاية لنا ٠٠ لا توجد دراسة لأنواع السلـــــع المحتاجين اليها ٠٠ قد نجد سلعا نستوردها من بلد وهذه البلد مستـــوردة هذه السلعة بثمن رخيص من بلد أخرى ٠٠ فمثلا سمك الباكالاه تستـــورده

انجلترا من كمبوديا ونحن نستورده من انجلترا .. خيوط الصوف .. يمكن استيرادها من برجواى بأسعار أرخص من أسعار انجلترا .. فى الهند .. لنا رصيد هناك .. كانت توجد فكرة لاستيراد الشاى منها لتغطية الحساب .. وهذا يؤثر فى تعاملنا مع سيلان .. جهاز التجارة الخارجية يحتاج الى تنظيم ودراسة .. التمثيل السياسى يستقى معلوماته من الصحافة .. لكن لم يبحثوا فى السوق بأنفسهم ويعرفوا حالة السوق .. نحن لم نستطـــع أن نعمل شيئا .. وزارة الاقتصاد عندها مسئوليات أخرى وليس عندهـــا جهاز للتفتيش .

السيد / محمد النبوى المهندس : تأكيدا لما قيل .. هناك أمر حدث لنـــا ..

فقد تقدمت شركة " ايفنز " بعطاء عن ٢٠٠ كيلو من الدواء .. وتقدمت معهـا شركة أخرى .. وعندما حللنا العينات وجدنا نسبة الشوائب واحدة فـــى العينتين المقدمتين من الشركتين .. وتأكدنا من أن الشركتين قد استحضرتـا هذه الكميات من جهة واحدة .. فالعملية كلها فى حاجة الى مراجعة عـــن طريق المكاتب التجارية .

السيد الرئيس : سنبحث موضوع التجارة الخارجية كلها فى الأسبوع القادم

السيد / عبدالوهاب البشرى : فيما يختص بالمسئولية عن الصناعة .. فمما لاشـك

فيه أن السيد وزير الصناعة هو المسئول .. ولكن فيما يتعلق بالنواحـــــى التنفيذية يحصل تفويض بعض السلطة لكل مؤسسة .. ونحن اذا استعرضنـــا ما تم هذا العام نجد أنه لم يحصل تغيير .. وبالنسبة لمرحلة البت والتعاقـد كانت هيئة السنوات الخمس أولا هى المسئولة عن التعاقد فيما يختص بالتعاقد على القرض السوفييتى .. أما القروض الأخرى فقد كان الاعتماد موجودا فى هيئـة السنوات الخمس .. واليوم أصبح البت عن طريق هيئة السنوات الخمس بمقتضى القرار الجمهورى .. والمؤسسات اليوم هى التى تنفذ .. وفيما يختص بالنقـــد الأجنبى المتوفر للقطاع الصناعى فان السيد وزير الصناعة هو الذى يوزعـــه .

والخلاصة انه يجب أن نسير على مبدأ المركزية فى التخطيط واللامركزية فى التنفيذ ٠٠ فهذا يمكننا من المحاسبة ٠٠ فتكون كل مؤسسة قائمة على تنفيذ قطاع معين ٠٠ وسيبرز المسئولين عن التنفيذ ٠

وهناك ملاحظة أخرى هى فى الواقع كانت حالة خاصة بالمصانع الحربية ٠٠ فقد قلت أن الانتاج فى ربع السنة الأولى كان منخفضا ٠٠ هذا كان خطأ منى فى التعبير ٠٠ فهذه نقطة ترتبط بتوقيت المشروعات التى تحت الدراسة ٠٠ وقد تتدخل بعض ظروف تؤخرنا فى موضوع التعاقد ٠٠ وقد تصادف فى حالة المصانع الحربية أن حجم المشروعات التى كانت تحت الدراسة كان كبيرا نسبيا ٠٠ واذا حدث تأخير فى فترة الثلاثة شهور الأولى فانها ستعوض فى الثلاثة شهور التى تليها ٠٠ هذه نقطة أردت أن أوضحها ٠

السيد الرئيس : فى العام الماضى كنتم تقولون أن الذى كان معطلكم هو وزارة الصناعة أو الخمس سنوات ٠٠ واليوم أسمع كلاما آخر ٠

السيد / عبدالوهاب البشرى : لقد كان هناك بعض الخلاف على اسناد مشروعات معينة ٠٠ وهذا الموضوع انتهى بأن استقرت الخطة ووصلنا الى اتفاق تام ٠٠ أما الآن فنحن فى نفس اطار العام الماضى ٠٠ وقد هدفنا أن ينقل الاعتماد الى الجهة المسئولة عن التنفيذ ٠

السيد الرئيس : ستتنوع أسباب التأخير ٠٠ فى العام الماضى كان السبب وزارة الصناعة ٠٠ وهذا العام السبب هو السنة المالية ٠٠ وفى العام القادم لا أعلم ماذا سيكون ٠

السيد / عبدالوهاب البشرى : هذه هى الصورة ٠٠ وقد يعالج الموقف ثم تطرأ صعوبة أخرى ٠٠ واليوم فيما يختص باسناد مشروعات البرنامج لا توجد شكوى ٠٠ والشكوى الموجودة هى تراخى مقاولى القطاع العام ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : هناك شكوى لوزارة الخزانة من المصانع الحربية ..

فهم عند اعداد الميزانية يقولون أن الايرادات هى مبلغ معين .. ثم اثناء السنة يقولون انهم لن يستطيعوا تحقيق الا "كذا" فقط وعلى الخزانة أن تدبر الباقى .. اذا كانت شركة أو مؤسسة تقول ان ايراداتها ستبلغ رقما معينا فان هذا يصبح هدفا لها مطلوب تحقيقه .. ويجب الا تقول انه لم يتحقق .

السيد / عبدالوهاب البشرى : عندما صدر القرار الجمهورى الخاص بالتقييم ..

قومنا رأس المال الثابت فقط .. وفى بداية العام الماضى طلبنا ائتمانا من وزارة الخزانة ٢ مليون جنيه .. وقد حققنا فيما يختص بالانتاج المدنى ٤٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه بنسبة ٨٩٪ وطبيعى أن كان هناك انحراف فى الانتاج المدنى ولكننا نقول أنه كانت هناك صعوبات .. أما اليوم فيما يختص بالربع الأول فانه يوجد انحراف ٦٪ وسببه راجع الى عوامل خارجة عن ارادتنا .

ان حجم الائتمان كان يقال ان فيه فرق نصف مليون جنيه يضاف الى الميزانية الانتاجية .. وقد اصبح القصور ١٢٣ ألف جنيه فقط وليس نصف مليون جنيه .. لأننا مؤسسة أنشئت للانتاج الحربى ولا نحصل منه على أرباح .. ومعدل الانتاج المدنى يسير سيرا مقبولا .. ونأمل أن نصل هذا العام الى ٧ مليون جنيه .. وفى العام القادم سنصل الى ١٢ مليون جنيه .. فالانتاج المدنى يسير بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى الخطة فيما يختص بأهداف الخطة وفيما يختص بأهداف القيمة المضافة .

السيد / احمد على نوح : الاستثمارات فى المصانع الحربية لا تتجاوز ٦٪ من مجموع الصناعات .

السيد / عزيز صدقى : بخصوص ملاحظات الأخ عبدالوهاب البشرى .. كنت لا أريد التطرق الى المؤسسات ولكن بالنسبة لما ذكر .. فالدراسة تتم مع هيئة السنوات الخمس .. وقبل صدور القرار الخاص بأن تتولى هيئة السنوات الخمس التعاقدات ..

ثم التعاقد على مشروعات الكيماويات العضوية ٠٠ لم يكن عندنا عنها خبر والتخطيط لم يأخذ عنها خبر وتم التعاقد عن طريق هيئة السنوات الخمس ونقل الاعتماد ٠٠ ولقد تناقشت مع سيادة الرئيس حول هذا الموضوع وسيادتك قررت بأن تظل هذه العملية فى هيئة السنوات الخمس ٠ نحن كهيئة الخمس سنوات نرتبط بمشروع محددة خطواته ٠٠ عندما يذهب هذا الاعتماد لمؤسسة خاصة ٠٠ نجد تجاوزات ٠٠ مصنع حربى / ٦ وجدنا ان مشروع اعتمد له ٢٠٠ ألف جنيه ٠٠ قد تصل الاعتمادات الى ٣٠٠ أو ٤٠٠ ألف جنيه ٠٠ وقلنا نحاسب ٠٠ هل خطة الصناعة سارت أم لا ؟ بخصوص النقطة الثانية ؛ والتى ذكرها سيادته والتى يطلب فيها تيسيرات ٠٠ اذا كانت المصانع الحربية حققت الاهداف بصورة كاملة ٠٠ فهذا أبلغ دليل على أن وزارة الصناعة لم تعطل التنفيذ ٠٠ واذا كانت المشروعات سارت حسب التوقيت المرسوم ٠٠ اذن هذا اكبر دليل على أن اشراف هيئة السنوات الخمس لم تعطل شيئا ٠

السيد الرئيس ؛ كان يوجد كلام فى السنة الماضية عن وجود تعطيل ٠

السيد / عزيز صدقى ؛ فى الحقيقة ثبت غير هذا ٠٠ المؤسسات الأخرى والمشرفون على المشروعات يحاولوا أن يتحللوا من وضع الخطة ٠٠ هيئة السنوات الخمس كانت تحد من العطاءات ٠٠ المؤسسة الاقتصادية لم تطلب أى عطاءات من الدول الشرقية ٠٠ عمليات خاصة بشركة الحديد والصلب نحاول أن نحد من هذا ٠٠ نجمع هذه العملية ونحاول الاستفادة منها أحسن استفادة ٠٠ ونحن وجهنا كثير من المشروعات الى الاتحاد السوفييتى ولا يمكن لأية مؤسسة أن ترتبط بمشروعات مع الاتحاد السوفييتى الا بالضغط عليها ٠٠ يجب على المؤسسات ان تراجع فى تقديراتها حتى تقدر القيمة الأصلية ٠٠ وكل مؤسسة تنفرد بالمسئولية فيما يختص بانتاجها ٠٠ النظام الذى كنا نتبعه فى هيئة السنوات الخمس ٠٠ اعتمد البرنامج هنا واعتمدنا مجلس الادارة ٠٠ هذا بالنسبة للنظام القديم وكنا نسير ١٠٠ ٪ بل أكثر ٠٠ العملية تحتاج الى نوع من الحرية فى التعامل ٠٠ وسيادة الرئيس اعطانى هذه الحرية وبتوجيهات سيادتكم كنا نحاول أن ندبر أمورنا ٠٠ فلقد أخذنا بتوجيهات سيادتكم بخصوص مصنع السيارات ٠٠ وسارت الأمور على مايرام ٠٠

الآن عندما أقول للسيد / امين حلمى العضو المنتدب للهيئة اكتب لى تقرير .. يقول .. لا يمكنى لأن الشركات لم تعطنى أى بيان .. وكنا نطلب بيانات من مندوب التخطيط فى الوزارة وبدوره يطلب هذه البيانات لوزارة الصناعة ولم تأت ايضا .. وبهذا قد ترسل مشروعات غير واردة فى الخطة .. من الممكن لهذه الأجهزة ان تكتسب خبرة كما اكتسبناها .. لكن فى هذه الفترة .. هل نصل الى توزيع المسئولية ؟ ان هذا يريحنا .. ولكنه لا يحقق الصالح الذى نريده .. أعتقد ان توزيع الاعتمادات ومسئولية كل مؤسسة عن مشروعاتها لا تؤدى الى نتيجة .. لأننا تعاقدنا على مشروع معدات الغزل منذ ٢٫٥ شهر .. ولم نعرف أن نتصل بالمسئولية بمؤسسة مصر لهذا الغرض .. لهذا أرى أنه يجب أن تحدد المسئولية ونحن على استعداد لتحملها وأعتبر بأننا بتجربتنا قد نجحنا وتغيير هذا النظام يؤدى الى النجاح .. ما الذى يحدث فى الشركات حاليا ؟ .. لا أعرف .. بيان الانتاج .. لايوجد بيان به .. من المسئول ؟ يجب أن يحدد وضع المؤسسات العامة وهذا موضوع أساسى وفى غاية الأهمية خصوصا فى المرحلة التى نحن فيها .. واعلان القرارات الاشتراكية ونجاح تنفيذها هو نجاح للاشتراكية .

بالنسبة للاختصاصات .. موضوع يجب البت فيه .. لأنه طالما لا يوجد اختصاص لم تحدد المسئولية .. وبالنسبة لتنظيم المؤسسات فلى اقتراح مقدمه حول هذا الموضوع .. وأصبح القطاع العام هو النشاط الغالب فى الدولة .. ويجب على كل قطاع من القطاعات أن تحدد مسئوليته فى جهاز معين .. وعندما يقول لى سيادة الرئيس بأنى مسئول عن الصناعة .. أقول لا .. لأنى غير مسئول عن ٨٠٪ من الصناعة .. نحن أحوج ما نكون الى التصنيع وأحوج ما نكون الى نجاح الاشتراكية .. لقد فشلت الاشتراكية فى انجلترا نظرا الى أن تأميم بعض الصناعات لم تنجح .. وفى تقريرى حاولت التقدم بعرض حول هذا الموضوع وأقول .. يجب أن يوجد شخص مسئول عن الصناعة (وأكمل ذكر ذلك من التقرير) وبخصوص تنظيم الصناعة اقترح تكوين المجلس الأعلى للتنمية برياسة السيد رئيس الجمهورية .

ننتقل من هذا الى موضوع القطاع العام .. الاشتراكية .. بالنسبة للصناعة .. صدرت قرارات اشتراكية ولكن فى التطبيق يجب أن نغير من السبل والقوانين واللوائح التى جرت عليها الصناعة السابقة .. والا تعمل الشركات بنفس الاسلوب الذى كان متبعا أيام احمد عبود .. والا يتلاعب بالميزانية كما كان يتلاعب احمد عبود .

بخصوص موضوع الأقمشة الشعبية .. المؤسسة الاقتصادية طلبت أن تتحمل الدولة الفرق فى حالة تخفيض الأقمشة . ولهذا يجب النظر الى الأعباء التى تتحملها الصناعة .

كل هذه المسائل أرى أنها مسائل أساسية يجب أن تناقش فى الوقت الحاضر .. وهذا هو السبب فى اثارة موضوع المؤسسات العامة لأنى أعتبر أن تنظيم المؤسسات العامة عملية حاسمة وضرورية فى المرحلة الحالية ولأننا الآن تحت الأنظار والكل يترقب هل سننجح أم لا .

وأنا أرى أن القطاع العام وتدخله يجب أن يكون السبيل الى أن نسير بخطى أوسع ونزيد الانتاج .. والتلاعب الذى كنا نعانى منه لابد أن يبطل .. نحن اليوم نتعامل مع قطاع عام .. ولكل ذلك يجب أن نسير بخطى أسرع .. ولن يتأتى ذلك فى ظل التنظيم الحالى للمؤسسات العامة .. ونحن اليوم نجد صعوبة فى الحصول على الفنيين اللازمين للمؤسسات .. بل ان المؤسسات تأخذ من بعضها لأن هناك نقص فى الفنيين .. ولاشك أن تجميع القطاعات النوعية فى مؤسسة واحدة هو الذى يحل هذه المشكلة .. ومستوى الخبرة الموجود فى المؤسسات اليوم مستوى ضعيف لأن عدد الفنيين محدود وموزع بين أكثر من مؤسسة .. ولو أننا جمّعنا الخبرة سيكون فى ذلك تركيز لها فى جهاز واحد مسئول عن القطاع وذلك أفيد كثيرا ..

وهناك نقطة أخرى خاصة بالمحاسبة .. فمن الذى سأحاسبه فى قطاع الغزل والنسيج ؟ هل أحاسب مؤسسة النصر أو المؤسسة الاقتصادية أو مؤسسة مصر ؟ .. اننا لو جمّعنا هذا القطاع سيكون هناك تحديد للمسئولية والمسئولين .. انما فى الوقت الحاضر فان العملية فى غاية الصعوبة . ولهذا السبب اقترح فى تنظيم المؤسسات أن يوافق على مبدأ التقسيم النوعى

للمؤسسات ٠٠ وبالنسبة للقطاع الصناعى تجمع هذه المؤسسات تحت مجلس للمؤسسات الصناعية ويكون الاشراف على هذه المؤسسات للمسئول عن قطاع الصناعة ٠٠ واذا ووفق على هذا المبدأ فانه يمكن تطبيقه على جميع القطاعات ٠٠ ثم أن اشتراك السيد الرئيس واجتماعه بالمسئولين عن القطاعات يعطى الدفعة الحقيقية لمعالجة الصعاب بصورة فعالة ٠

ان وظيفة جهاز التخطيط هى اعطاء تقارير للسيد رئيس الجمهورية عما تم ٠٠ ولكن يجب أن يكون هناك شخص مسئول يوميا عن العملية ٠٠ وأنا كنت أتابع هذه العملية بصفة شخصية فى وزارة الصناعة ٠٠ ونحن مشاكلنا كثيرة ٠٠ والصاعب التى تقابل من يعملون فى الصناعة كثيرة جدا ٠٠ ويجب الا تزيد مشاكلهم ٠٠ واذا سألتونى سيادتكم لماذا لم تنتج الشركة "الفلانية" فاننى لا أعرف السبب ٠٠ لأن العملية فى حاجة الى تنسيق ٠٠ وهى فيما يختص بتطبيق النظام الاشتراكى تعتبر مرحلة من المراحل التى تحتاج الى اتخاذ اجراء فى هذا الشأن ٠٠ وهذا هو رأيى ٠٠ والتنفيذ هو الذى يثبت صحة هذا الرأى يوما بعد يوم ٠

ان جزءا كبيرا من اللوم الذى يوجه الى الصناعة حقيقته خاطئة على البعض ٠٠ فالصناعة عليها أعباء كبيرة جدا من الرسوم التى تبلغ حوالى ١٠٠ مليون جنيه ٠٠ وهذه نسبة كبيرة جدا ٠٠ ثم هناك التحايلات فى الميزانيات ٠٠ فشركة المحلة مثلا تقول ان أرباحها مليون جنيه ٠٠ بينما ارباحها الحقيقية ٣ مليون جنيه ٠٠ وكذلك الاحتياطات ٠٠ وأنا أرى أن هذا الموضوع يجب أن يعاد فيه النظر بالكامل ويجب الا تترك الشركات لتكون احتياطيات ٠

وفيما يختص بالمناقشات التى دارت لخفض تكاليف المعيشة يجب أن ننظر الى قطاع الصناعة كله ٠٠ ونضع ميزانية انتاج مع ميزانية الدولة ٠٠ فنقول ان الأقمشة تخفض ويزاد سعر التليفزيون مثلا حتى نعوض قيمة الخفض ٠٠ لأن خفض أثمان الأقمشة الشعبية دون زيادة أسعار بعض المواد الأخرى يحمل الدولة ٦ ملايين جنيه ٠٠ ولكى نحقق الاشتراكية بصورتها الحقيقية فاننا نملك الوسائل التى تؤدى الى ذلك ٠٠ وهى وسائل الانتاج نفسها ٠٠ فقد أممناها ٠٠ وهى التى تنتج وتحدد تكلفة الانتاج ٠٠ ولذلك أرى أن هذا الموضوع ايضا من الموضوعات الأساسية ٠٠ واذا كنا ننادى بالاشتراكية فيجب أن نعيد النظر فى جميع الأوضاع والقوانين التى تسير عليها الدولة ٠٠

والى جانب ذلك تجب العناية باختيار الأشخاص الذين يديرون الشركات .. فانهم الآن يطبقون نفس النظم التى كانوا يطبقونها فى الشركات الخاصة .. وأنا أرى أن يكون المدير فاهما لدور الاشتراكية .

وهذه المسائل — فيما يختص بالقطاع العام والمؤسسات العامة — تعتبر مسائل أساسية .. وأنا ألح فيها لأنه سيحكم على الاشتراكية بمثل هذه الاعمال .. وقد قيل هذا الكلام حتى قبل صدور القرارات الاشتراكية الأخيرة .

المذكرة تناولت الاعباء ولكن فى نفس الوقت عندما نقول ان تكاليف الانتاج الصناعى ارتفعت .. فاننا نقول فى بعض الأحيان أن هناك جزء مفروض على الصناعة اما لأنها صناعات قامت على أساس غير اقتصادى .. أو لأنها مشاريع لم تحقق النجاح .. أو لأن هناك ظروف معينة أوجدت هذه الأوضاع .. انما لاشك أن هناك أعباء على الصناعة يجب أن نأخذها فى الاعتبار .. ونحن لو درسنا الموقف نجد أن انتاجا معينا يستطيع أن يتحمل هذه الأعباء وآخر لا يستطيع .. وهناك قانون أعتبر أنه غير اشتراكى .. هو القانون الخاص برسم الاحصاء .. وهو يقضى بفرض رسم ٥ ٪ على كل السلع دون تمييز .. بينما تميز الرسوم الجمركية بين السلع بالنسبة لقيمة الرسم .. ومثل هذا القانون يجب أن يراجع .. وكل هذه القوانين صدرت فى ظل نظام مختلف عن النظام الذى نسير فيه الآن .. نحن اليوم — كقطاع عام — الذين نستورد .. ونحن الذين نستهلك .. وأنا أرى أن يعاد النظر فى القطاع العام وأوضاع الشركات .. واعتبر القطاع العام كله كوحدة .. لكى نستطيع تحقيق أشياء كثيرة جدا .. ومثلا فى العام القادم نحدد ما هى الصناعة التى نستطيع أن نخفف بها أعباء المعيشة على الشعب دون أن تدفع الدولة أى مليم .. وهذه هى الصورة التى أرى أن نطبقها على كل القطاعات .

هذا ملخص للموضوع .. وبدلا من أن أقول ما هى الأعباء .. فانى افترض أن اخوانى قد قرأوا المذكرة .. ولنستعرض هذه الأعباء :

(استعرض سيادته أعباء الصناعة من التقرير المقدم منه) .

ومجموع الأعباء ١٠٢ مليون جنيه ورسوم محددة .. وهناك جزء كبير جدا نتيجة التلاعب فى الميزانيات .. ونحن وجدنا أن جميع الشركات تستهلك السيارات والأثاث فى سنة واحدة .

واذا ناقشنا الأمثلة سنجد أن هناك احتياطات لاستثمارات فى الماضى .. فمثلا انتاج تكلفة انتاجه ١٠٠ قرش ويباع بسعر ١٢٠ قرشا أى أن الربح فيه ٢٠ قرشا .. ولكنهم يصورون التكلفة على أنها ١١٠ قرش فيكون الربح ١٠ قروش و ١٠ قروش أخرى احتياطات سرية .

السيد الرئيس : لقد وجدنا احتياطات سرية فى بنك اسكندرية مجموعها ٢٦ مليون جنيه وقد اشترينا بمبلغ ١١ مليون جنيه .. والبنك الاهلى اشترينا بمبلغ ٩ مليون جنيه ووجدنا به احتياطات سرية ٢٣ مليون جنيه .. أى أن العملية فيها مكسب حوالى ٢٤ مليون جنيه .. وقطعا هذا الوضع موجود بالنسبة لباقى الشركات .

السيد / عزيز صدقى : لقد حمينا الانتاج المحلى .. ونتيجة لذلك ارتفع رأس مال الشوربجى من ½ مليون جنيه الى ٣ أو ٤ مليون جنيه .. وهم يصورون مسألة الاستهلاك بصورة يجب أن يختلف تصويرنا عنها .. ان شركة الحديد والصلب حققت خسارة ٩ مليون جنيه .. ورأس المال الرسمى ١٩ مليون جنيه .. ولكن رأس المال الفعلى ١٠ مليون جنيه فقط .. ونحن يجب أن نقوّم الشركات على حقيقتها .. وهذا يجب أن يكون هو نقطة البداية .. ثم بعد ذلك الميزانيات لابد أن توضع لها أسس وهذا ما عرضته فى اللجنة الاقتصادية .. ويجب أن نحدد للقطاع العام الأسس التى توضع عليها الميزانية بحيث تكون ميزانية انتاجية .

الهدف هو زيادة الانتاج كأن تقل تكاليف الانتاج وتجميع القطاع العام والأرباح المتحصلة منه وتوجيهها وفق سياسة الدولة واعتبر ان هذه العملية أساسية والمقصود بها أن الدولة الاشتراكية تملك وسائل الانتاج .

السيد / عبداللطيف البغدادى : بالنقطة التى أثارها الدكتور عزيز صدقى بخصوص وضع الميزانيات .. لقد اتفقنا عليها وستعمل نماذج للميزانيات يصدر بها قرار جمهورى وهذا هو المتبع فى امريكا ومعظم بلاد العالم .

بالنسبة لظهور الاحتياطيات .. لا تحتجز شركة أى احتياطى .

السيد / عزيز صدقى : اذا أقر التنظيم المقترح فاننى أؤكد لسيادة الرئيس بأنه من الممكن جدا أن نسير بالتصنيع بخطى أوسع من التى سرنا بها .. وأقول هذا على أساس التجربة التى مرت بنا .. اذا كنا فى خلال ثلاث سنوات كنا مبتدئين واستطعنا أن نجتاز فترة اعتبرها صعبة .. واعتبر أن الطريق مفتوح ولكن تتاح لنا الفرصة .

بخصوص وضع خطة الاعتمادات .. عالجنا هذا بأنه لابد أن يقابل هذا زيادة التصدير بحيث لا يكون عبئا اضافيا .. وبهذا يرتبط بعلاقة الشركات الصناعية بالتصدير .. وأعتبر أن الشركات الصناعية تكون مسئولة عن التصدير .. وقد طلبت بيانات معينة وتقسيم مناطق العالم على شركات التصدير .

وبالنسبة للانتاج الصناعى فى التصدير .. أرى أن يخصص لكل شركة صناعية قدرا معينا من الانتاج لتصديره .. اليوم عندما نسأل للشركات الصناعية عن سبب قيامها بالتصدير .. فانها تلقى اللوم على المؤسسات .. ولست أقصد أن تتولى الشركات التصدير بل تتولاها مع المؤسسات .

السيد / محمد النبوى المهندس : بخصوص تخفيض اسعار المنتجات .. نحن نعرف أن هذه الشركات كانت تجنى ارباحا طائلة وكانت تتلاعب فى الميزانيات وتدفع مرتبات خيالية ومصاريف سرية .. اذا نظمت الآن فمن الممكن أنها تؤدى الى تخفيض الأسعار .. وسأتلو على سيادتكم بيان بالأدوية التى يتم توريدها لنا من المؤسسات وكيف انها تزيد على الأقل عشرة أضعاف ثمنها .(وتلى أسماء هذه الأدوية) . وعلى كل سوف أقوم باعداد مذكرة عن الأدوية كما أمر سيادة الرئيس لمناقشتها .. ولو وافقتم سيادتكم باتخاذ خطوة بتخفيض اسعار الأدوية بالنسبة للشعب فانها ستكون خطوة موفقة .

السيد / زكريا محيى الدين : يوجد بحث بخصوص اعادة تنظيم مؤسسات القطاع العام .. وان هذا البحث يغطى الى حد كبير ما قاله الدكتور عزيز صدقى ولكنى أحب أن أوضح نقطة فى هذا البحث يمكن لم ترد فى تقرير الدكتور عزيز صدقى وهى هدف القطاع العام .. (التقرير) .

السيد الرئيس : بعد تقرير السيد / زكريا محيى الدين لى تعليق على هذا الموضوع .. بخصوص التنظيم لقد أنشأنا المؤسسة الاقتصادية .. والغرض منها حصر وجمع المنشآت الانجليزية والفرنسية .. وهذا كان الغرض الأساسى لها .. وكانت كأى قطاع عام .. وسارت المؤسسة فى طريقها .. ثم بدأنا بمشروع السنوات الخمس .. ثم بالنسبة للتنفيذ .. ظهرت عقبات .. المؤسسة الاقتصادية لم تكن مقتنعة بالمشروع وليست على استعداد لأخذ مشروعات أخرى لتنفيذها .. بالنسبة للمشروع .. كان لهم رأى فيه .. وبدأنا ندخل فى كلام وأخذ وعطاء الى آخر هذه العمليات .. وتحل هذه العملية بأن حولنا مشروع الخمس سنوات الى لجنة السنوات الخمس .. وتقوم بتنفيذ المشروعات التى يعهد بها للمؤسسة الاقتصادية وتعهد ببعض مشروعاتها الى المؤسسة الاقتصادية .. ثم بعد هذا فى عام ١٩٦٠ كنت مقتنعا جدا بالتقسيم النوعى .. وعند تأميم بنك مصر .. صار عندنا المؤسسة الاقتصادية وبنك مصر ومشروعات الخمس سنوات . كنت مقتنعا فعلا بعملية التقسيم النوعى ولكن فى الحقيقة خشيت من هذا .. حيث كان بنك مصر وشركاته واحد .. واستقر الرأى أن يكون مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية من وزراء .. الذى حدث أن الوزراء لم يحضروا اجتماعات المجلس والعملية لم توضع كما كان يجب .. وبدأت تنتج خلافات من هذا الشكل . بعد أن عملنا مؤسسة نصر والمؤسسة الاقتصادية وقلت نعمل مجلس أعلى للمؤسسات والتى كان يشرف عليها المشير عامر على أساس سير العمل .. ولكن لما لم تسير العملية .. بعد اعادة التنظيم قلنا نعمل المؤسسات الانتاجية .. فى الحقيقة فى عام ١٩٦٠ عندما كنت مقتنعا بالتقسيم النوعى نتيجة دراسة رأيت الدول الاشتراكية ماذا عملت .. فى الصين .. الصناعات الصغيرة لها مسئولية والصناعات الثقيلة لها مسئولية خاصة .. المشكلة التى عندنا هى مشكلة

أشخاص وتعاون .. وقلت بأن الكلام عن التنسيق والتطبيق كلام مستحيل لأن طبيعة الناس هذا .. لا أحد يرضى بالتنسيق والتطبيق والقوانين واللوائح لأن الناس " شاطرين " ويعرفوا من أين تؤكل الشاه .. هؤلاء الناس سوف يولدوا البيروقراطية .. كما لا أحد يعرف حدوده من الذين يعملون فى المؤسسات .. اذا لم يعرف الناس حدودهم .. لا فائدة مما نقوله الآن .. الذى لم يعرف حدوده " يروح " .. هذا الوضع الأساسى فى العملية وأعتبرها عملية اخلاقية واحتكينا بها فى جميع أدوار حياتنا . ومهما قلنا تنسيق والوزير سوف ينفذ .. وقلنا عندما عملنا هذا التنظيم أن الوزير يشرف كما كان يشرف القطاع الخاص .. لم يشرف .. لأن كل واحد فى الشركات يعتقد بأن له ظهر يحميه .. نقول هنا عن الاستقلال .. أنا ضد فكرة الاستقلال فى هذه العمليات .. لأنه عندما تأتى كلمة استقلال معناه " فلتان " .. اذا كان استقلال الشخص يكون دولة داخل دولة .. نكون قد خرجنا عن الهدف ..

اقول من المسئول عن الصناعة بالنسبة للصناعة .. وزير الصناعة .. يقول لى ان " فلان " مقصر .. أفصله غدا .. لا أريد أن يشعر أحد بأن له ظهر يحميه .. الجو الموجود الآن .. كلنا نعرفه .. جو الأشخاص والشلل .. وهو ليس وليد اليوم بل قديم .. كل هذا يجب أن توضع له حدود .. وهذا يجرنى الى الموضوع الأصلى .. هو التقسيم النوعى .. من الممكن التقسيم النوعى لكن يوجد استقلال .. وتتبع من ؟ .. هذا لا يمنع أنها تكون بيروقراطية .

السيد / زكريا محيى الدين : النقطة التى أردت أن أوضحها .. مدى تدخل الوزارات .

السيد الرئيس : أنت الذى تتدخل ..

السيد / عبدالوهاب البشرى : فى الواقع يوجد نوع من الفوضى .

السيد الرئيس : المصانع الحربية .. لو تبعت للبشرى أفضل ام لزكريا محيى الدين ؟

السيد / عبدالوهاب البشرى : عندما أكون مسئولا عنها من الأفضل ان تكون تابعة لى ٠٠ ولكنها فى الوقت نفسه خاضعة لأجهزة الحكومة ٠٠ السيد وزير الصناعة له حق الحصول على البيانات المطلوبة ٠

السيد الرئيس : من الممكن تتبعها للمؤسسات ويكون لك الحق فى الحصول على جميع البيانات التى تحتاج اليها ٠٠ أى نظام أقوم ؟

السيد / عبدالوهاب البشرى : ان مستواى أقل من ناحية الاختصاص ٠

السيد الرئيس : من ناحية الاختصاص ٠٠ تنتج بـ ٥ر٥ مليون جنيه انتاج حربى و ٢٥ر٢ مليون جنيه انتاج مدنى ٠

السيد / عبدالوهاب البشرى : الفوضى نتجت من أن الشركة لم تعرف علاقتها بالدولة ٠٠ سميت شركة لأنها نظام متحرك ٠٠ الشركة مسئولة امام قطاع الصناعة ٠٠ انا المسئولية لم تحكمها علاقة مباشرة بل علاقة غير مباشرة تابعة من سلطة الخطة ٠

توجد علاقة أخرى ٠٠ أقول الكيان المتحرك هو الشركة وهى مسئولة ضمنا أمام وزير الصناعة ٠

السيد / زكريا محيى الدين : العيب ليس فى التنظيم بل العيب من الناحية البشرية ٠

السيد / عبدالوهاب البشرى : المؤسسة هى السلطة المباشرة ٠٠ علاقة المؤسسة بالشركة الاشراف والمتابعة ولها التدخل اذا وجدت شركة انحرفت عن برنامجها ولمدير الشركة أن يضع صابعه على الداء ٠

السيد الرئيس : ما رأى الدكتور القيسونى .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : هذه مسألة بشرية فعلا .. اذا أمكن التوفيق بين الأجهزة المختلفة التى تشرف على الشركات والمؤسسات الاقتصادية فى حل المشاكل ....

السيد الرئيس : ليس هذا ممكنا .. انها طبيعة الناس .

السيد / عبداللطيف البغدادى : خبرتنا فى التخطيط .. جهاز التخطيط عندما نطلب منه بيان يسهر حتى الصباح لاعداده .. عندما أطلب بيانات من جهات أخرى .. لم ترسل الينا .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : توجد نقطة خاصة بالعمال .. صدرت قوانين للعمال منها القانون رقم ٩١ للعمال ورقم ٢١٠ للموظفين .. ثم يوجد قانون جديد بخصوص عمال الحكومة .. وهذه تفرقة فى المعاملة .. وأنا كوزارة عمل ليس لى الحق فى التفتيش وصدرت فتوى بذلك من مجلس الدولة .

السيد الرئيس : يمكنك الحصول على فتوى أخرى لصالحك من مجلس الدولة .

السيد / حسين الشافعى : توجد نقطة أساسية وحساسة بالنسبة للشركات .. واللائحة الجديدة للشركات .. وضع جميع الموظفين والعمال وجعلهم خاضعين لقانون عقد العمل الفردى .

السيد الرئيس : يؤجل موضوع العمال لجلسة أخرى .

السيد / زكريا محيى الدين : الموضوع الذى أركز عليه موضوع النوعية ممكن يكون لبعض القطاعات اكثر من مؤسسة مثل النسيج والصناعات الغذائية والاستهلاكية .

السيد الرئيس : يمكن أن توجد مؤسستين لكل نوع . النقطة الثانية : وهى علاقة الوزراء بالمؤسسات .. وعلاقة الوزراء ممكن تكون كعلاقة الوزراء بأى تنظيم آخر ..

السيد / زكريا محيى الدين : اقتراح الأخ عزيز لايحل جميع المشاكل .

السيد الرئيس : هل يمكن انشاء مؤسسة للبنوك ؟ .. وبالنسبة للدول التى بها مؤسسات عامة كايطاليا والنمسا أنشأوا وزارة اسمها وزارة المؤسسات الحكومية .. وهناك فى ايطاليا مؤسسات مثل مؤسسة "ايني" بها عشرة آلاف مهندس وبها قسم للأبحاث .. وهناك رئيس مجلس الادارة معه ٢ ممثلين للصناعة و ٢ ممثلين للاقتصاد و ٢ ممثلين لوزارة المساهمات الحكومية .. وهذا النظام ايضا معمول به فى النمسا .. ولكن لا توجد لديهم وزارة للصناعة .

السيد / زكريا محيى الدين : لقد وجدنا أن شركات البترول رأس مالها ٤٠٠ مليون جنيه .. وشركات التعدين رأس مالها ٣ مليون جنيه .. ولذلك لم تعمل مؤسسة من أجل ٣ مليون جنيه .

السيد الرئيس : هل لأحدكم رأى فيما دار من مناقشات .

السيد / فتحى الشرقاوى : تحت نظرى بحث كتبته بعثة قضائية زارت الصين الشعبية .. وقد عالجوا أزمة الأشخاص بأن قسموا الشركات تقسيما نوعيا .. وكونت

الحكومة هناك مجموعات تضم المؤسسات المتماثلة .. وقد ولت أصحاب رؤوس الأموال أمر هذه المؤسسات نظرا لأن لهم خبرة فى العمل .. وضمنت لهم ربح ٥ ٪ مثلا .. فاذا كان صاحب رأس المال لديه خبرة فانه يعمل كمدير للمؤسسة أوعضو فى مجلس ادارتها وتعطيه الحكومة مرتبا علاوة على الربح .. ثم يستهلك رأس المال بعد عشر سنوات مثلا .. ونحن اذا كنا سنفتقد العنصر البشرى الفنى .. فلامانع لدينا من استخدام اصحاب المشروعات تحت الاشراف والرقابة .

لقد حدثنى صديق عن مصانع "ياسين" للزجاج فقال لى أنها "دنيا" .. وأنا أريد أن أزورها لأرى كيف دارت وكيف نجحت .. فهو يصور لى الأمر تصويرا مشرقا جدا .. ونحن يجب أن نبحث بقدر الامكان عن العناصر التى نجحت ونستفيد منها .

السيد الرئيس : "ياسين" بالذات اشتغل فى المصنع .. وهو يعمل به الآن .. وأنا أعرف انه رجل صالح .

السيد / فتحى الشرقاوى : وأنا أقول انه — كقاعدة عامة — يجب أن نستفيد بالعناصر التى نجحت ونستخدمها تحت اشرافنا لنسد ثغرة نقص الخبراء .

السيد الرئيس : هذه ليست هى النقطة التى نتكلم فيها .

السيد / فتحى الشرقاوى : النقطة الرئيسية هى تحديد الاختصاصات .. وأنا كنت سأشتكى للدكتور عزيز صدقى وكنت سأنتقد التقرير المقدم .. ولكنى وجدت انه يشتكى ايضا .. وفى التقرير وجدت انه يمكن توفير ١٦ مليما فى ثمن متر القماش من الاحتياطيات .. وهو قد تكلم على زيادة الانتاج فى النسيج .. وأنا أفهم أن زيادة الانتاج معناها خفض الثمن .. ولكن لم يخفض شىء .. وكذلك بالنسبة للمواد الخام التى تمثل ٧٠ ٪ من تكلفة الانتاج .. فانه يشكو

من المواد المستوردة ٠٠ والباقى — أى الخامات المحلية — يشير التقرير الى أن ثمنها مرتفع ٠٠ ونحن لدينا الأجور منخفضة ٠٠ والعامل الذى يعمل فى القصب أجره ١٢ قرشا ٠٠ وهذه مسائل لا يمكن ان نقولها هكذا ٠٠ بل لابد أن نرى الظروف ٠٠ كذلك المنسوجات ٠٠ أسعارها مرتفقة لأن شركة النسيج تزيف ويتحمل وزرها المستهلك ٠٠ وأنا أقول انه طبقا لهذا البيان يمكن أن تأمروا سيادتكم بتخفيض سعر متر القماش ١٦ مليما دون أن تخسر الشركة شيئا ٠

السيد الرئيس : ولكن ليس هذا هو الغرض من الموضوع ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : أرجو أن يوزع علينا البحث الذى أعده الأخ زكريا محيى الدين ٠٠ والتقرير الذى قدمه الدكتور عزيز صدقى لم يوزع علينا الا اليوم ٠

السيد / زكريا محيى الدين : ستجده فى محضر الجلسة ٠

السيد الرئيس : انه ليس موضوعا فنيا ٠٠ وهل لأحدكم رأى آخر ؟

السيد / مصطفى خليل : فيما يختص بتكوين المؤسسة ٠٠ أعتقد اذا كنا نأخذ غزل ونسج ٠٠ نفس المشرفين يستطيعون أن يكتسبوا خبرة على اشراف الشركات ٠٠ وأرى ان تأخذ الشركات استقلالها ٠٠ وتقارير المتابعة هى التى فيها عدم تنظيم ٠٠ فمثلا نتلقى أربع تقارير شهرية عن هيئة المواصلات وهى : —

١— تقرير عن المركز المالى للشركة وله فرقة خاصة ٠

٢— تقرير عن تنفيذ مشروعات الخطة وتذكر الصعوبات التى تعترض التنفيذ ٠

٣— تقرير عن حالة التشغيل الفعلى ٠٠ فى السكة الحديد عن حوادث التعطيل مثلا ٠

٤— تقرير عن الرقابة والتفتيش حيث يوجد قسم يقدم تقريره عن الجهات الأخرى ٠

اذا كانت هذه التقارير تصل الى الوزير ثم نائب الرئيس ثم الرئيس ٠٠ فمن الممكن ان تلخص هذه التقارير ٠٠ والتنظيم النوعى يضمن التنسيق بين الشركات المختلفة ٠

السيد الرئيس : العملية : هى التبعية للوزارات ٠٠ هل السكة الحديد لما تبعت لك أفضل أم للمؤسسة الاقتصادية أفضل ؟

السيد / مصطفى خليل : من الأفضل أن تبقى تحت اشرافى ٠٠ لأننى المسئول عنها ٠

السيد الرئيس : الأسبوع القادم لمناقشة موضوع الاقتصاد والتجارة والأدوية والذى يليه لدراسة الزراعة ٠٠ ثم التعاون ٠٠ هل اتفقتم على موضوع التعاون ؟ ٠

الجلسة القادمة بعد غد الاثنين ١١/١٢/١٩٦١ الساعة السادسة مساء لتكملة مناقشة تقرير الصناعة ٠

وانتهى الاجتماع فى تمام الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة بعد منتصف الليل ٠٠